الباب الثالث

عطاء الحضارة الإسلامية في مجال بناء النظم والمؤسسات الاجتماعية. ويتضمن أربعة فصول، وهي:-

الفصل الثاني عشر: الإبداع الإلهي في بناء الأسرة المسلمة، في مواجهة قيم العولمة والتحديات المعاصرة.

الفصل الثالث عشر: العطاء الإسلامي في مجال التربية والصحة النفسية.

الفصل الرابع عشر: العطاء الإسلامي في مجال السياسة وبناء الدولة الدستورية – دولة الرعاية والرفاهية المنضبطة بهدى الله.

الفصل الخامس عشر: عطاء الحضارة الإسلامية في مجالات أخرى

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثاني عشر
الإبداع الإلهي في بناء الأسرة المسلمة
في مقابل العولمة والتحديات المعاصرة

١- مقدمة منهجية للفصل.
٢- ما المقصود بالعولمة.
٣- العولمة الثقافية أم التنوع الثقافي الخلاق.
٤- العولمة الثقافية.. أنصارها وأعداءها.
٥- التزاوج بين الكائنات سنة من سنن الله في كونه.
٦- الإعجاز الإلهي في مجال بناء الأسرة ووظائفها.
٧- الإسلام في مواجهة التحديات المهدده لمؤسسة الأسرة.
٨- أهم المخاطر المحلية الاجتماعية والثقافية المهددة لمؤسسة الأسرة.
٩- وبعد وما السبيل.

مقدمة منهجية للفصل

البحث العلمي يبدأ بمجموعة من الفروض وينتهي إلى تحقيقها، أو يبـــدأ مـــن مجموعـــة تساؤلات وينتهي بالإجابة عليها. وسوف يدور البحث في الفصل الحالي حول (العولمـــة ومنظومـــة القيم الدينية) حول الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي يطرحها الباحث وهي كما يلي:

أولا: ما هي منظومة القيم الدينية بشكل عام والإسلامية بشكل خاص التي تحكم حركة الإنسان وسلوكه ونشاطه وعلاقاته، وتحكم حركة المجتمعات والتاريخ، وتحكم الأنشطة السياسية والتربويـــة والأسرية، وتحكم حالات السلم والحرب ؟

ثانياً: ما هي منظومة القيم التي تدعو إليها العولمة المعاصرة، وما هي تجلياتها وأنواعهـــا، العولمـــة السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية.. إلخ وما هي الأجهزة الدولية المسئولة عـــن نشر قيم العولمة (البنك الدولي – منظمة النقد الدولي – نادي باريس – منظمة التجارة العالميـــة – الإعلام – المواثيق والاتفاقات الدولية – المؤتمرات الدولية... الخ)

ثالثا: ما الفرق بين العولمة المعاصرة وبين عالمية الإسلام، وأقصد هنا اعتساف المؤسسات والقوي الدولية في نشر قيم ونظم وتقاليد وأساليب الحياة في الغرب، داخل دول العالم، من خلال آليات القهر والقوة السياسية والاقتصادية والثقافية؛ بل والعسكرية أحيانا كثيرة. والمقارنة بين هذه الأساليب والآليات والمضامين، وبين مضامين القيم الإسلامية، والأحكام الشرعية السامية التي أهداها الإسلام للبشرية التي تحمي الإنسان في عرضه وكرامته وماله وعقله ودينه وأسرته وحقوقه... الخ بالحكمة والموعظة الحسنة، وتلك القيم والأحكام التي ترفض كل أشكال القهر والإكراه والعدوان والضغط. فلا إكراه في الدين ولا إكراه في الرأي ولا في التنقل ولا التصرفات ولا بناء الأسرة.... مبدأ انعدام كل أشكال الإكراه والقهر، في إطار الضوابط الإسلامية الشرعية، التي تحول دون العدوان والإضرار بالنفس أو الغير، أو الاعتداء علي مكارم الأخلاق وقيم الإسلام العليا، هي أجل ما قدمه الإسلام للبشرية من قيم بعد عقيدة التوحيد.

رابعاً: هل هناك تصادم حتمي بين منظومة القيم الدينية الإسلامية وبين قيم العولمة، وما هي أوجه الالتقاء والاختلاف بينهما ؟ وهل هذا الالتقاء أو الاختلاف شكلي ؟ أم هو التقاء في المقاصد والأهداف ؟

خامساً: ما الذي تحقق بالفعل من منظومة قيم العولمة ؟ وإذا كانت بعض القيم تحققت فعلا في بعض الميادين، كالاقتصاد والسياسة والعلم والتكنولوجيا.. إلخ فهل يمكن تحقيق العولمة في المجال الثقافي ؟ وهل يمكن تحقيق حالة السيولة الثقافية في العالم ؟ وهل يمكن القضاء علي العشرة آلاف ثقافة الموجودة في العالم حسب تقرير لجنة التنمية برئاسة (دي كويلار) الذي كتب في نهاية العقد العالمي للثقافة والذي صدر سنة ١٩٩٦ م بعنوان " تنوعنا البشري الخلاق " our creative diversity[٣٢٥]، وهل يمكن أن تسود قيم العولمة – المادية – النفعية – المصلحية. إلى جانب. فصل الاقتصاد والنشاط الاجتماعي عن الأخلاق – حقوق الإنسان – والديمقراطية والحرية والشفافية وتحرير المرأة بمفهوم الغرب، ومضامين القيم الغربية اللبرالية..... هل يمكن سيادة هذه المنظومة القيمية المعولمة، والتي تستهدف زيادة ترليونات ٤٧ ألف شركة عالمية عابرة للقرارات، كل هذا علي حساب المصالح الحقيقية للناس والشعوب والأسر التي تدافع عنها قيم السماء ؟

---

(٣٢٥) راجع دراسة المؤلف بعنوان: التنمية بين التوجهات الدينية والوضعية: دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية ١٩٩٦

سادساً: ما خطورة قيم العولمة في المجال الثقافي بـشكل عـام ؟ ومجـال القـيم والأخـلاق والسلوكيات المرتبطة بمؤسسة الأسرة بشكل خاص ؟ (٣٢٦)

سابعاً: ما المخرج والعمل وما دور العمل الإسلامي الوسطي المستنير في الخروج من هذا المأزق الصعب ؟

ثامناً: كيف نستطيع تحويل منظومة القيم والنظم الإسلامية (في السياسة والاقتـصاد والأسـرة والتربية والعلم والتعليم... إلخ) إلى طاقة فعالة في المحافل الدولية وهيئات المجتمع المـدني العـالمي ؟ وكيف يسهم المسلمون إيجابيا في تشكيل النظم العالمية والمواثيق الدولية، تحقيقا لمقاصـد الإسـلام، وانتصارا لحقوق الإنسان وحرياتهم وكرامتهم، وحقهم في أسرة نظيفة تحميها قيم السماء، وحقهم في حماية دينهم وما لهم وعقلهم وكرامتهم وأمنهم المادي والمعنوي ؟

وأري أن البديل بهذا هو تحول مجتمعاتنا الإسلامية المنغلقة غير المـشاركة إيجابيـا في المنظمـات الدولية، إلى مجتمعات تتجاوزها حركة التاريخ كالهنود الحمر؛ ولهذا نحوم العالم كلـه مـن هـدي السماء من جهة، ونتحول إلى ضحايا نلعن حظنا العاثر ونلعن العولمة دون أي جهد إيجـابي منـا في ترشيدها.

تاسعاً: كيف يمكن للموروث الثقافي الإسلامي أن يوجهنا في مجال كيفية التعامل مـع العولمـة المعاصرة بقيمها المادية والنفعية والمصلحية والعنصرية والأخلاقية والتسلطية... إلخ ؟

التحليل الموضوعي للعولمة والفرق بينها وبين العالمية يكشف عن تعدد جوانب العولمـة ؟ وتعدد إيجابياتها وتعدد سلبياتها كذلك، وقد كان تركيز أكثر المفكرين المسلمين علي الجوانب الثقافية للعولمة. وما هو مهم وإيجابي هو بيان كيف يمكن لمنظومة القيم الإسلامية أن تسهم في إعـادة بنـاء النظام العالمي وتجديده ومواجهة ما تعرضه العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية من تحديات، ومـا هو أهم أيضا مشاركة الفكر الإسلامي والدول الإسلامية في تحديـد مـسيرة العـالم الاقتـصادية والسياسية والثقافية، وعدم الاقتصار علي ذم العولمة والتركيز علي أننا ضحايا العولمة دون أن نقـدم شيئا إيجابيا، فالإسلام يعلمنا الإيجابية وهو مع فكرة التعددية والتنوع الحضاري وحق الـشعوب في

(٣٢٦) وراجع بحث المؤلف بعنوان: العولمة ومنظومة القيم – مؤتمر دولي عقدته جمعية الدعوة الإسلامية العالمية في ليبيا بعنوان (إن الدين عند الله الإسلام) أكتوبر ٢٠٠٨

ذلك، وليس مع فكرة القهر والتنميط الحضاري والتمييز بين الدول والشعوب والطبقات. وهذا أيضا من أجل عطايا الإسلام عقيدة وشريعة وحضارة.

ويدرك المتأمل للمتغيرات الثقافية والاجتماعية والتربوية في عالم اليوم أن هناك توجها يطبع العالم بكل مجتمعاته وثقافاته بالطابع الغربي – القيم – الاتجاهات – مجالات الاهتمام – أنماط السلوك – نماذج العلاقات [٣٢٧].

إلخ. وهذه المحاولة المستميتة التي يستخدم فيها الغرب أعتي أسلحة العصر الثقافية (السماوات المفتوحة والقنوات الفضائية، والإنترنت، والضغوط الاقتصادية والسياسية، والمؤسسات الدولية بما فيها أجهزة الأمم المتحدة، ومؤسسات العولمة الجديدة، كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمؤتمرات الدولية والاتفاقات والإعلانات الدولية ذات الطابع الملزم [٣٢٨] هذه المحاولة المتوحشة تستهدف القضاء علي المشروع القيمي والأخلاقي الإسلامي الذي يرتكز علي عدة مقومات أهدها السماء إلى الأرض، وجاء بها وحي منزل. والهدف من وراء ذلك تضاعف أرباح مجموعة شركات عالمية علي حساب إفقار واستذلال شعوب العالم النامي بما فيهم شعوب العالم الإسلامي. وأبرز هذه النماذج القيمية الإسلامية المستهدفة من جانب محاولات العولمة الثقافية المعاصرة، هي ما يلي بإيجاز شديد.

١- قيمة العدل: فالعدل أساس مهم في القراءة الاجتماعية للإسلام – ومفهوم العدل هنا – إعطاء كل ذي حق حقه، وحفظ حقوق الناس كافة بغض النظر عن الجنس واللون والدين والقرابة والعصبية – وآيات العدل في القرآن الكريم كثيرة ومتعددة، ويكفي أنها أمر من الله (إِن اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ) (النحل: ٩٠).

ولم يشهد التاريخ تطبيقا للعدالة في نموذجها الإسلامي – كما طبقت في عهد الرسول ﷺ وأثناء حكم الخلفاء الراشدين وفترات تطبيق صحيح الإسلام في العصور التالية. فلغير المسلمين نفس حقوق وواجبات المسلمين بشروط عادلة نصت عليها الشريعة.

---

(٣٢٧) راجع الصاوي الصاوي أحمد: القيم الدينية وثقافة العولمة . سلسلة قضايا إسلامية المجلس الأعلى للشئون الإسلامية العدد ١٢١ لسنة ٢٠٠٥ الفصل الخامس

(٣٢٨) أحمد الدغش: فلسفة المساواة بين الرجل والمرأة في الاتفاقات والإعلانات الدولية في ضوء فلسفة التربية الإسلامية: بحث قدم ونوقش في المؤتمر الدولي بشأن أحكام الأسرة الإسلامية بين الشريعة الإسلامية والاتفاقات والإعلانات الدولية – نظمه،،، جامعة الأزهر،،، ورابطة الجامعات الإسلامية بطنطا في الفترة من ٧ –٩ أكتوبر ٢٠٠٨

٢- قيمة الرحمة: وهذه القيمة تلخص أهداف رسالة الإسلام(وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـالَمِينَ). (الأنبياء ١٠٧)

٣- وحدة الأصل البشري (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَـيْكُمْ رَقِيباً) (النساء:١)

٤-قيمة حقوق الإنسان وحرياته بوصفة عبداً مخلوقاً لله ولا فضل لأحد عليه إلا الخالق. وتاريخ الميلاد الحقيقي لحقوق الإنسان وحرياته رسالة محمد ﷺ وليست الثـورات الفرنـسية والإنجليزيـة والأمريكية والمواثيق الدولية الحديثة.. والحريات في الإسلام مكفولة ابتداء مـن حريـة الاعتقـاد والعبادة، إلى حرية الرأي والتجمع والتنقل والتملك في إطار الضوابط الشرعية.

٥- قيمة إعلاء الحق وانتصاره ولو كره الكارهون. فالحق أحق أن يتبع يقول تعـالي:(وَأَنزَلْنَـا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللّـهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ عَمَّا جَاءكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً وَلَوْ شَاء اللّـهُ لَجَعَلَكُـمْ أُمَّـةً وَاحِدَةً وَلَـكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُم فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ) المائدة(٤٨).

٦- قيمة المساواة: فالناس كلهم سواسية لا فرق بينهم إلا بالتقوي والعمل الصالح النافع الذي يرضي الله والذي يحقق النفع لكل الناس.

٧- قيمة العلم والإنجاز: وفي القرآن العديد من الآيات التي تحيل العلم إلى فريضة دينيـه طالمـا يبتغي به وجه الله وتحقيق النفع لكل الناس عامة والمسلمين خاصة.

٨- قيمة التنمية: يقول تعالي: (هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) (هو:٦١)، والتنمية لا توظف لصالح طبقة أو طائفة أو فئة، وإنما لينتفع بعائدها الجميع. وتوظف لتحقيق حد الكفاية والغني لكل اعضاء المجتمع (٣٢٩).

٩- قيمة الوحدة والاعتصام بحبل الله – والآيات الموصية لهذا في القرآن كـثيرة (وَلاَ تَنَـازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ) (وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ) (آل عمران ١٠٣)

---

(٣٢٩) نبيل السمالوطي: التنمية بين التوجهات الدينية والوضعية: مصدر سابق الفصل الخامس وراجع دراسة محمد شوقي الفنجرى السابق إليها (الإسلام والتوازن الاقتصادي) صـ ٣٥ وما بعدها

قيمة التكافل الاجتماعي: وحق لآخرين في مال الإنسان وفي جهده وفي عمله، فالمال مال الله ونحن مستخلفون فيه يقول تعالى (وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ) الحديد: ٧). (وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ) النور ٣٣) (وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ) (الذاريات ١٩) [٣٣٠].

١١- قيمة التسامح واحترام حقوق الآخر والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة [٣٣١].

١٢-قيمة الوسطية في العبادات والمعاملات والعلاقات وكل شيء (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا) البقرة: ١٤٣) وهناك قيم أخرى كثيرة يحفل بها ديننا الإسلامي مثل قيمة العقل وإعلاء قدره لدرجة أن التفكير في الإسلام فريضة دينية، بشرط أن ينضبط بضوابط الوحي، ومثل قيمة السلام والأمن، وقيمة الأسرة المنضبطة بضوابط الإسلام.... إلخ.

كل هذه القيم تنطلق من القيمة الكبرى في الإسلام وهي التوحيد المطلق، وهي قيم يتفق عليها العقلاء من المسلمين والغرب.

هذه المنظومة القيمية الإسلامية تتعارض مع القيم التي تحاول العولمة المعاصرة فرضها بأساليبها الشيطانية، مثل قيمة الفردية والحريات غير المنضبطة وممارسة كل أشكال الانحراف باسم حقوق الإنسان،(كالتحلل الأخلاقي والجنسية المثلية) وقيمة المادية الصرفة، وعبادة المادة من دون الله، والسعي لتعظيم الأرباح المشروعة دون نظر لما تسببه من آلام وجراح ومآس اجتماعية [٣٣٢] وإنسانية لدول ومجتمعات وفئات اجتماعية واسعة. والفصل التام بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبين الدين والأخلاق.

ولاشك أن الموروث الثقافي والحضاري المستمد من صحيح الدين له عظيم الأثر في بيان كيفية التعامل مع ظاهرة العولمة في مختلف مجالاتها ومبادئها، ونستطيع تحديد قيم العولمة الأساسية فيما يلي:

قيم العولمة: المادية – النفعية – المصلحية فصل الاقتصاد عن الأخلاق – الاستمتاع الحسي إلى أقصى حد دون ضوابط دينية – الديمقراطية – الحرية – حقوق الإنسان – تحرير المرأة بمفهوم

---

(٣٣٠) محمد شوقي الفنجري: المصدر السابق صـ ١٨ وما بعدها .

(٣٣١) محمود حمدي زقزوق: التسامح في الإسلام: في سلسلة فكر المواجهة رقم (١٣)التي أصدرتها رابطة الجامعات الإسلامية سنة ٢٠٠٥ صـ ٩ وما بعدها .

(٣٣٢) راجع حامد بن أحمد الرفاعي: الإسلام والنظام العالمي الجديد – سلسلة (دعوة الحق) كتاب شهري يصدر عن رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة . العدد ١٤٦ سنة ١٤١٩ هـ الفصل الرابع – ١٢٣ – ١٤٦ . وراجع أحمد القديري الإسلام وصراع الحضارات – كتاب الأمة – وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في قطر – مايو ١٩٩٥ ص ص ٥٣ – ٦٣

ومضامين الغرب، بعضها يتصادم مع المفاهيم والقيم الدينية التي تتفق مع الفطرة السوية والعقل السوي والشرع السماوي.

ما المقصود بالعولمة؟

تتعدد الرؤي ووجهات النظر إلى مفهوم ومضمون العولمة، فالبعض يري أننا إذا قصدنا بها محاولة هيمنة إحدي الدول أو الحضارات علي مقدرات الدول والحضارات الأخري، ومحاولة فرض أنماط الحياة والتفكر والسلوك داخل الدول الأقوي علي الدول الأضعف، أو داخل الدول المنتصرة علي الدول المهزومة، ومحاولة استنزاف الدول الأقوي والمنتصرة للدول الأضعف والمهزومة علي أنه، إذا قصد بالعولمة هذا المعني، فإن العولمة ظاهرة قديمة، فالإمبراطوريات القديمة، مثل الإمبراطورية الرومانية، وكل الدول الاستعمارية القديمة والحديثة، مثل الاستعمار الفرنسي والاستعمار الإنجليزي، والإمبراطورية البريطانية التي كانت لا تغيب عنها الشمس، كل هذه الدول كانت تمارس العولمة بالمفهوم السابق.(٣٣٣)

لكن العولمة في المفهوم المعاصر الذي يؤرخ له المفكرون بسقوط الاتحاد السوفيتي وغياب التوازن العالمي بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، وبين حلفي وارسو والأطلنطي، ونهاية الحرب الباردة وزوال الشمولية، وانتصار الليبرالية الرأسمالية بوصفها نهاية التاريخ – علي حد تعبير المفكر الأمريكي الياباني الأصل (فوكوياما) – وبوصف الحضارة الغربية الرأسمالية سوف تنتصر علي كل الحضارات الأخري في جولات صراع الحضارات التي (بشر بها هنتنجتون)، فإن هذه العولمة بهذا المعني إنما نجمت عن عدة عوامل مهمة وموضوعية، أهمها:

١- الثورات العلمية والتكنولوجية خاصة في مجال المعلومات والمواصلات والاتصالات.

٢- سيادة القطبية الأحادية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وسيادة فلسفة واحدة سياسية واقتصادية وفكرية وهي: الليبرالية بمضمونها الغربي المتوحش.

٣- الاتجاه العام إلى التشابه بين النظم التي تحكم دول العالم سواء في المجال الاقتصادي (سيادة الليبرالية الرأسمالية)، أو في المجال السياسي (سيادة الديمقراطية وسقوط الشمولية، والاتجاه العام

---

(٣٣٣) للمزيد حول العولمة والحياة الثقافية،، وحول مفهوم وتعريفات العولمة،، راجع الدراسة التي أعدها: جعفر عبد السلام بعنوان (رؤية رابطة الجامعات الإسلامية للعولمة: منشورة في سلسلة فكر المواجهة الصادر عن رابطة الجامعات الإسلامية تحت عنوان: الإسلام والعولمة: العدد ١٠ سنة ٢٠٠٤ ص ص ١٦ -١٧.

للمطالبة بحريات وحقوق الإنسان وتعدد الأحزاب وتداول السلطة..)، ولا شك أن هذه هي المثاليات العالمية، والمطلوب سيادتها وتطبيقها في كل دول العالم.

٤- زيادة قوة المنظمات الدولية: الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والمحاكم الدولية، وأصبحت أداة في يد الغرب - وخاصة أمريكا - وأصبحت توجه لصالح القطب الأوحد المسيطر، وحسب رؤيته الاقتصادية والسياسية والفكرية والثقافية.

٥- ظهور منظمات عالمية جديدة، وأهمها منظمة التجارة العالمية، والتي كانت خاتمة لجولات الجات، التي امتدت عقوداً من السنين، وكانت هذه المنظمة تتويجاً للعولمة الاقتصادية، أو فرض الرأسمالية المتوحشة، والشركات متعددة الجنسيات العملاقة، شروطها ومتطلباتها علي كل دول وحكومات العالم، مما أدي بالدول القوية اقتصاديا إلى المزيد من القوة علي حساب الدول الفقيرة والضعيفة اقتصاديا.. وهذه المنظمات هي تتويج للهيمنة الاقتصادية وتآكل سيادة الدول، وآلية في يد الشركات الدولية العملاقة للهيمنة والسيطرة، وكسر كل الحدود والفواصل بين المنتج والمستهلك في كل أنحاء العالم، وذلك في مجالات الإنتاج والخدمات، فالأغنياء يزدادون غني والفقراء يزدادون فقراً.

٦- بروز الكيانات الكبري للدفاع عن مصالح أعضائها، مثل النافتا، ويضم دول أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي، الذي يضم حتي الآن ٢٧دولة، و(الأسيان) ويضم دول الشرق الأقصي ومن بينها اليابان.. ويجب هنا أن نلاحظ ازدياد التجمع لكل دول العالم في كيانات كبري باستثناء دول العالم العربي والإسلامي[٣٣٤] علي الرغم من أنها هي الوحيدة التي يجتمع لها كل مقومات التكامل والتضامن والتعاون (مطلب ديني ووحدة العقيدة والقيم واللغة والجوار الجغرافي، والتكامل المناخي والاقتصادي فيما يتعلق بالموارد والعلماء والمال وقوة العمل..)، ومع هذا ازدادت هذه الدول تفككاً علي الرغم من وجود منظمات قادرة علي تحقيق التكامل، مثل: جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ورابطة العالم الإسلامي، ومؤسسات أخري كثيرة.. ولهذا ظلت هذه الدول تناقش قضايا العولمة وآثارها السلبية دون أن تحاول ركوب قطار العولمة والاستفادة من إيجابياتها العديدة.

---

(٣٣٤) راجع دراسة سمير عبد العزيز بعنوان: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة- مكتبة الإشعاع الفنية ٢٠٠١ . وراجع السيد ياسن: الحوار الحضاري في عصر العولمة . نهضة مصر ٢٠٠٢ .

٧- النمو العملاق للشركات متعددة الجنسيات التي يقدر عددها بـ ٤٧ ألف شركة، منـها شركة ميتسوبيشي، وبلغت قيمة إنتاجها منذ خمس سنوات أكثر مـن ٧٠٠ مليـار دولار، وهـي شركات عابرة للقارات ليس لها وطن أو مقر ولا جنسية، لها فروع في كل دول العالم، كـل منـها تأخذ جنسية الدول المقامة فيها، لها حرية الحركة والتجارة والتنقل بلا حدود سياسـية أو ضـوابط اقتصادية وجغرافية، والعديد منها نشأ نتيجة الدمج بين شركات كبري، أوروبية وأمريكية ويابانيـة ودول أخري.

٨- لا شك أن هذه المتغيرات كان لها أثرها علي مفهوم ومضمون سيادة الدول، هذه السيادة تعرضت للتآكل بفعل ثورة الاتصالات والمواصلات، وتنامي استخدام الإنترنت، وعولمـة الفـضاء بانتشار القنوات القضائية، والمنظمات الدولية العملاقة التي تفرض شروطاً والتزامات، واجب علـي الدول الالتزام بها وإلا تعرضت لعقوبات اقتصادية (٣٣٥)، بل وعقوبات سياسـية وعـسكرية، وأمامنا ما حدث في العراق واحتلاله باسم مكافحة الإرهاب، وهناك أفغانستان وهناك التـدخل في السودان،بل ومطالبة المحكمة الدولية باعتقال رئيس دولة بتهم مـا أنـزل الله بهـا مـن سـلطان (السودان)، وهناك الصومال، ومحاولات إدخال دول جوار الاتحاد السوفيتي في حلف الأطلنطـي، وفرض عقوبات علي أية دولة تخرج عما يطلق عليه الشرعية الدولية، ولنا أن نتساءل عـن هـذه الشرعية (٣٣٦): من يحددها ؟ ومن المستفيد منها ؟ ومن يفرضها ؟ والإجابة حاليا في ظل الظـروف العالمية المعاصرة هي القطب الأمريكي الأوحد المسيطر.

والعولمة لها عدة تجليات منها:

١- العولمة الاقتصادية، وهذه حقيقة واقعة تجسدها الشركات العملاقة عابرة القارات، ومنظمة التجارة الدولية، وتحقيق العلاقة المباشرة بين المنتج والمستهلك في كل دول العالم، سواء المنتج للسلع أو للخدمات.

---

(٣٣٥) راجع دراسة لبطرس غالي: بعنوان الديمقراطية هي الحل لمخاطر العولمة – مركز الأهرام للترجمة والنشر ٢٠٠٢

(٣٣٦) راجع أحمد أنور: الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية مكتبة الأسرة ٢٠٠٤- انظر الفـصل الـسابع والثامن ص ص ٢٢١ – ٢٧٦

٢- العولمة الإعلامية وقد تحققت بفعل هذا النمو السرطاني للقنوات الفضائية والإنترنت، فهناك الآن مجتمع مدني عالمي مؤثر في قضايا الاستبداد والاعتداء علي الحقوق وتصوير الأحداث في كل أنحاء العالم، وفضح الدول الممارسة للظلم والاستبداد والاضطهاد والتطهير العرقي.

٣- العولمة السياسية، وهي أيضا أمر ملموس يتمثل في سقوط الشمولية والنظم التسلطية وفضحها، ومطالبة كل الدول بأعمال نظم للتعددية والديمقراطية وتداول السلطة، وفضح الدول التي لا تمارسها. لكن من مظاهر العولمة السياسية أيضا مساندة الدول الأقوى للاستبداد في كثير من دول العالم حماية لمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية.

٤- العولمة الثقافية، وهي في نظري مستحيلة التحقق، لكن هناك محاولات شيطانية من قبل الغرب لفرضها علي دول العالم، ومنها الدول الإسلامية، وقد نجحوا في بعض الجوانب، مثل إقبال الشاب علي نوعيات من الأكل والشرب واللبس، وبعض مجالات الاهتمام التي تشمل الجنس والعلاقات بين الذكور الإناث، ورؤية الأفلام والمسلسلات.. لكن المستحيل في نظري نجاح أنصار العولمة في إحداث السيولة الثقافية، وطمس معالم آلاف الثقافات العالمية، والقضاء علي التنوع الثقافي العالمي الخلاق، من أجل سيادة ثقافة الغرب. كل هذا بزعم أن التنمية الاقتصادية تحتم ذلك [٣٣٧].

العولمة الثقافية أم التنوع الثقافي الخلاق:

والثقافة تتضمن الأديان، والتراث الثقافي للشعوب، ومنظومة القيم واللغات والعادات والتقاليد، وأساليب الحياة وطرق التفكير، والنظرة للإنسان والكون والحياة إلى جانب مختلف أنواع الأدب والعلوم والقيم بأنواعها المختلفة.. هذه الأبعاد الثقافية لا يمكن توحيدها أو إلغاءها، وهي تتصل بأبعاد التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

وقد أكدت الأمم المتحدة علي هذه الأبعاد الثقافية وارتباطها بالتنمية، وحددت الفترة من ١٩٨٨ – ١٩٩٧ ليكون العقد العالمي للثقافة [٣٣٨]، وطرحت تساؤلات مهمة يجب الاسترشاد بها في عالمنا الإسلامي، منها: ما علاقة الثقافة بتطور وتنمية الشعوب في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط والعالم العربي، ومنها: هل هناك موروثات ثقافية تسهم في الإسراع بالتنمية، وأخري تعيقها،

---

(٣٣٧) راجع دراسة مهمة لعبد العزيز التويجري: بعنوان: العولمة والحياة الثقافية في العالم الإسلامي – العدد (١٠) سلسلة فكر المواجهة – رابطة الجامعات الإسلامية ٢٠٠٢ ص ص ٥٣ – ١١٠

(٣٣٨) نبيل السمالوطي: التنمية بين التوجهات الدينية والوضعية: مصدر سابق الفصل الرابع

وما أثر هذه العوامل في انطلاق حركة التنمية في بعض الدول كاليابان والصين وكوريـا والنمـور الآسيوية، وفي تعويق هذه الحركة في دول أخري مثل بعض الدول الإفريقية ؟ وهل التنوع البـشري (العرقي والثقافي والديني والاجتماعي والاقتصادي.... إلخ) هو الذي يدعم التنمية أم أن الـصراع الثقافي والحضاري بين الشعوب قدر لا مفر منه ؟

وقد جاء في تقرير لجنة التنمية الثقافية في الأمم المتحدة برئاسة (دي كويلار) والذي بـدأ ١٩٩٣ م وانتهي ١٩٩٦ م تحت عنوان مهم وهو: تنوعنا البـشري الخـلاق Our creative Diversity (٣٣٩).

وقد تم مناقشة التقرير في منظمة اليونسكو برئاسة (فردريكو مايور) بالتعاون مع الحكومة السويدية في نهاية مارس وأول إبريل ١٩٩٨ م.. جاء في تقرير المناقشة بعض المبادئ التي تفيـد في دراسة المدعمات والمعوقات الثقافية للتنمية الاقتصادية في العالم العربي والإسلامي، ولعل هذه المبادئ يرجع الفضل فيها للفكر الإسلامي أو العقل المسلم المبدع وأهم هذه المبادئ:

١- لا تعني التنمية مجرد الحصول علي المزيد من السلع والخدمات، لكنها تعني تزايد الحرية في اختيار أسلوب الحياة، وإذا انفصلت التنمية الاقتصادية عن سياقها الإنساني والثقافي تصبح كارثـة وجسداً بلا روح.

٢- الحكومات لا يمكنها تحديد ثقافة الشعوب، ولكن قد يمكن توجيهها واستثمارها لـصالح التنمية.

٣- الحرية الثقافية في جوهرها حرية جماعية وليست فردية، فمن حق كل جماعـة إنـسانية أن تتخذ ما تراه من أساليب الفكر والحياة، وأن الحرية الثقافية هي الضمان الرئيس لكـل الحريـات الأخرى.

٤- في عالمنا اليوم يسكنه أكثر من عشرة آلاف جماعة متميزة تعيش في حوالي مـائتي دولـة، ولهذا يجب التأكيد علي حقوق الجماعات الثقافية المختلفة، ومنع هيمنة إحدي الطوائف أو المذاهب

---

(٣٣٩) قام المشروع القومي للترجمة التابع للمجلس الأعلى للثقافة المصرية بترجمة هذا التقرير،،، وقدم له جابر عصفور،،، وقد أكد في هذا التقديم أن التنوع البشري الخلاق هو مبدأ الفعل الابتكاري في الثقافة،،، وهو الذي يؤكد علي أهمية سيادة مفاهيم الحرية والتسامح وحق الاختلاف واحترام المغايره .. وأكد أنه بعد فترة زمنيـة سيعيش أغلب سكان العالم في مدن لها خصائص مشتركة،،، مما يتطلب تأصيل نوع جديد من الأخلاق العالميـة التي تقوم علي التفاعل لا على الصراع،،، وعلي الحوار لا على المواجهة بين أطراف متكاملة .

أو الأعراق أو الأديان علي غيرها، ويجب التركيز علي الامتزاج الثقافي داخل كل أمة، ودعم الإحساس بالأمة بوصفها مجتمعاً مدنيا يجمع بين مختلف الطوائف والأعراق والثقافات الفرعية داخلها.

٥- يجب الاهتمام بوضع سياسات ثقافية وربط الثقافة بالتنمية، وتشجيع الأنشطة المتعددة للثقافات، فالتنوع الثقافي يمكن أن يكون مصدرا للإبداع.

٦- ضرورة دعم ثقافة الديمقراطية، فالمشكلات الكبري في العالم، كالفقر والبطالة والجوع والتخلف والمرض والتحجر الفكري والانعزال الاجتماعي.. إلخ هي أثر من آثار عوامل ثقافية تدعم الأنانية والتعصب والكراهية والحقد والانعزال والتحجر الثقافي.

٧- كل هذا يعني أهمية التفاعل الثقافي، وأهمية منظومة القيم المشتركة والقواسم الثقافية المشتركة، سواء داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات، وأهمية قبول الآخر والدخول معه في حوار يعود بالنفع علي الجميع، وهذه دعوة للتعايش السلمي والسلام الاجتماعي، وثقافة التعايش والبحث عن أرضية مشتركة يعيش عليها الجميع في مودة ومحبة، تركز علي القواسم المشتركة بين كل الثقافات والأديان والفلسفات، وبهذا يتحقق الحوار بدلا من الصراع[٣٤٠].

هذه الأفكار المطروحة في تقرير الأمم المتحدة حول التنوع البشري الخلاق يحتاج إلى مناقشة نقدية فاحصة من جانب علماء المسلمين في ضوء مبادئ شريعتنا الإسلامية، ونحن في حاجة أيضا إلى تفعيل ثقافتنا الإسلامية، التي تجعل من العلم ومن العمل ومن الإنجاز ومن الإبداع ومن التفكير، ومن تطوير وتحسين الاقتصاد والتعليم والصحة، وتحسين نوعية الحياة الإنسانية، تجعل من هذا كله عبادة لله بالمعني الواسع، بشرط توافر النية والانطلاق من المنطلقات الإسلامية من جهة، والالتزام بالضوابط الشرعية من جهة أخري، وكل هذا يطرح بالضرورة قضية التنشئة الاجتماعية والتربية الإسلامية وبناء الشخصية الإسلامية القادرة علي التفاعل مع معطيات العصر أخذا وعطاء، علي خلفية المعيارية الإسلامية التي تحدد ماذا نأخذ وماذا نترك، أو الجمع بين الأصالة والمعاصرة، فلا حاضر لأمة تجهل ماضيها، ولا مستقبل لأمة تنسي فضائلها، ولا أمل في نهضة إلا بإعادة إحياء قيمنا الإسلامية الأصيلة في إطلاق طاقات العلماء وحرية الفكر والإبداع والعمل المنتج، وإطلاق طاقات

(٣٤٠) ارجع إلى ترجمة المجلس الأعلى للثقافة وقراءة تقرير (تنوعنا الخلاق) مصدر سابق.

شباب الأمة للبناء والتعمير والنهضة الشاملة في ضوء سياسات اجتماعيـة واقتـصادية وتربويـة واضحة، وخطط عملية محددة.

وإذا كان الصدام بين الدين والعلم، أو بين العقل والنقل في الغرب كان حتميا، ولم يكـن من الممكن لأوروبا أن تنهض إلا إذا تخلصت من التسلط الكهنوتي، الذي يحول دون ظهور العلماء والمبدعين، والاستفادة بفكرهم، فإن الإسلام يجعل من طلب العلم ومن الإبداع في كـل المجـالات العلمية والتكنولوجية عبادة لله، يتقرب بها الناس إلى خالقهم، إذا التزموا بمنظومة العقيدة والقـيم العليا في الإسلام، وفي مقدمتها التقوي والعدل وحقوق الإنسان وحرياته، وعدم الاعتداء والـدعوة إلى الحق بالحكمة والموعظة الحسنة.. قال تعالي: (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُـونَ) (الزمر:٩) (هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) (هو: ٦١).

العولمة الثقافية.. أنصارها وأعداءها:

نخلص مما سبق أنه إذا كان العلم لا وطن له، فإن الثقافة خاصية لصيقة بكـل جماعـة أو مجتمع لا يمكن عولمتها، وإذا كانت العولمة بوصفها انتشارا لخصائص علمية وتكنولوجية واقتـصادية وسياسية واجتماعية محددة في كل المجتمعات المعاصر، بغض النظر عن التباينات الثقافيـة (الدينيـة والعرقية والقبلية والفئوية..) فإن هناك خطوطاً حمراء فيما يتصل بالجوانب الثقافية.

ولكن علي الرغم من هذه الحقيقة التي نؤمن بها، فإن هناك اتجاهاً يتبناه علماء ومفكـرون في الغرب يدعوا إلى فرض نوع من الهيمنة الثقافية علي كل دول العالم، تعزيزاً لمصالحها الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية.. وقد أشار دافيد دويشكويف أستاذ العلاقات الدولية بجامعة كولومبيـا، في دراسة له بعنوان في مديح الإمبريالية الثقافية [٣٤١] أن الولايات المتحدة الأمريكية تهـيمن فعـلاً علي حركة المرور الكونية في مجال المعلومات والأفكار، وهو يؤكد تخوف العديد من الأمم الأوروبية والأمريكية والآسيوية من هذه الحقيقة، لذا نجد أن فرنسا وكندا وإيران والصين وسنغافورة تـصدر العديد من القوانين التي تحكم وتقيد بل وتحظر أحياناً نقل أو تداول هذه المواد الأمريكية.. كل هذا تجنبا للتلوث الفكري والثقافي الذي يستهدفه أصحاب المصالح الاقتـصادية في الولايـات المتحـدة الأمريكية والمسيطرون علي الشركات متعددة الجنسيات.

---

(٣٤١) قام بترجمتها إلى العربية أحمد خضر،،، انظر:" سامح كريم عولمة الثقافة تكشف عـن نفـسها بـأقلام كتابها،،، الأهرام ٢٨ يوليو ١٩٩٨،،، ص ٢٧ .

وأغلب مثقفي العالم يرفضون التبرير الساذج الذي يقدمه " دويشكويف " لعولمة الثقافة الأمريكية بأنها مزيج من المؤثرات والمناهج من مختلف أنحاء العالم انصهرت في وسط يسمح بازدهار الحريات الثقافية والاجتماعية والشخصية، وأن ما هو في صالح أمريكا هو في صالح العالم كله !!

ويسير في هذا الاتجاه المنحاز للعولمة الأمريكية مجموعة كبيرة من مفكري أمريكا والعالم، لخصها سامح كريم من خلال عرضه لدراسة " دانيال دوبزنز" بعنوان (ياعولمي العالم اتحدوا)[٣٤٢]، عرض فيها لخمسة كتب (٤)، هي: الجهاد ضد السوق الكونية) لبنيامين باربر، ودراسة فوكوياما بعنوان (نهاية التاريخ والإنسان الأخير)، ودراسة هنتنجتون بعنوان (صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي)، ودراسة روبرت كابلا بعنوان (نهاية الأرض رحلة إلى بداية القرن الواحد والعشرين)، ودراسة كنش أو ماي بعنوان (نهاية الدولة القومية).. ولا شك أن هناك نقاط التقاء كثيرة بين هذه الدراسات، أهمها:

١- فقدان الدول القومية نفوذها وتأثيرها السياسي بسبب تنامي ظاهرة تآكل السيادة.

٢- تنامي قوي السوق الكونية هي العامل الرئيس في تنامي فقدان الدول نفوذها وسيادتها.

٣- هذه القوي يمتد أثرها إلى كل الدول المتقدمة والنامية والفقيرة دون استثناء.

٤- بروز الحاجة إلى علوم اجتماعية جديدة قادرة علي تفسير هذه المستجدات الحضارية، فمنظومة العلوم الاجتماعية والإنسانية التقليدية عاجزة عن التفسير والتحليل وفهم هذه المتغيرات.

لكن في مقابل هذا الاتجاه الداعم للعولمة الشاملة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والإعلامية.. هناك اتجاه مناهض للعولمة في كل أنحاء العالم، ويتمثل هذا في حركات (أنتي دافوس Anti Davos) ويمكن متابعتها علي الانترنت، وفي دراسات كثيرة: منها ما يلي:

١- دراسة الكاتب الصيني " رواسي " بعنوان (نعم للعولمة لا للغربنة).

٢- دراسة المفكرين يابانيين هما: هاماتان نوبورو وآلين جيلرم بعنوان: اليابان هي العالم الآن).

٣- دراسة للباحثة التايلاندية ماري سيبيل دفيين بعنوان (تايلاند أقلمة جارية).

٤- دراسة للكاتب الأفريقي جورج تادونكي بعنوان (إفريقيا ليست وحدها في العالم).

هذه فقط نماذج من آلاف الدراسات التي تركز علي الأصالة الثقافية والخروج من محاولة التهميش.

---

(٣٤٢) راجع دراسة دانيا دوبزنز في المصدر السابق .

وفي مصر صدرت دراسات عديدة، مثل دراسة زكي رمزي الذي يقول عن الثورة التكنولوجية والعلمية المعاصرة أنها انتصار للتكنولوجيا وضياع للإنسان[٣٤٣].

وهناك جهود في إطار الأمم المتحدة للدفاع عن التعدد الثقافي الخلاق بين الثقافات، وهذا ما حدا بمنظمة اليونسكو إلى طرح شعار التسامح Tolerence لتنمية قدرات أبناء الثقافات المختلفة علي قبول الآخر وعدم افتعال معارك وخلافات معه، واكتساب القدرة علي نقد الذات بشجاعة دون تحيز، واكتساب القدرة علي تبادل الأدوار Role Reversal، واكتساب القدرة علي حل الخلافات بين الشعوب بعيداً عن الأساليب العدوانية، وبعيداً عن الاستعلاء واحتقار الآخر.

والناظر في هذه المبادئ يجد أن القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة قد أكدت عليها جميعاً من خلال الضوابط الشرعية، فالتعددية سنة من سنن الله، ويجب ألا نجادل أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن، ويجب أن نبر ونقسط لغير المسلمين داخل المجتمع المسلم، بشرط أن يكونوا مسالمين ومعاهدين لا يؤذون المسلمين، ونحن مأمورون بعدم سب آلهة الآخرين المخالفين لنا في الدين، ومطالبون بالدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، ومطالبون باحترام حقوق الإنسان وحرياته، مسلما كان أم غير مسلم، والتسامح في الفكر الإسلامي. وهذا ما أكده العديد من المنصفين من كتاب الغرب، وهذا أيضا ما هو معروض في فصول هذه الدراسة بشيء من التفصيل.

ما نريد أن نؤكد عليه هنا، هو أن هذه المباديء حول حقوق الإنسان وحرياته والتسامح والديمقراطية ودولة المؤسسات، والقيم الداعمة للتنمية، والمرتكزات الثقافية للتنمية ونهضة المجتمعات، ومفاهيم قبول الآخر، وحوار الحضارات، والاتجاه السلمي في تسوية المنازعات، والبعد عن العنصرية والاستعلاء واحتقار المخالفين في الدين واللغة والجنس واللون... هذه المبادئ وغيرها لها تاريخ ميلاد حقيقي هي رسالة الإسلام، فأساسها القرآن والسنة، وقد تم تطبيقها في دولة الرسول ومن بعده في عهد الخلفاء الراشدين والعصور التالية.

لكن مفهوم هذه المبادئ، ومضامينها الإسلامية أكثر رحابة وسعة وأخلاقية وإنسانية، من مفهومها ومضامينها في الفكر الوضعي، والسبب ببساطة أنها في الإسلام تستند إلى مبادئ عليا نزل

---

(٣٤٣) راجع دراسة زكي رمزي بعنوان: وداعا للطبقة الوسطي: مصدر سابق

بها الوحي، وأمر بها خالق الإنسان وكل الموجودات وهو أعلم بكل ما خلق ومن خلق [٣٤٤] (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) (الملك ١٤)

التزاوج بين الكائنات سنة من سنن الله في كونه

قدم الإسلام للبشرية حقيقة أودعها الله في كل مخلوقاته وهي التزاوج.

فالزواج بين البشرية سنة من سنن الله، وهو آية من آيات الله في المجتمع الإنساني. يقول تعالى (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) (الروم:٢١). لكن الزواج ليس وقفاً علي البشر، لكنه يمتد ليشمل كل مخلوقات الله تعالي: (وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَاراً وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) (الرعد: ٣).

يقول صاحب " الظلال " [٣٤٥] (المشهد الأول يتضمن حقيقة لم تعرف للبشر عن طريق علمهم وبحثهم إلا قريباً، وهي أن كل الأحياء – وأولها الإنسان – تتألف من ذكر وأنثي، حتي النباتات التي كان مظنوناً بأن ليس لها من جنسها ذكوراً، تبين أنها تحمل في ذاتها الزوج الآخر).

وقد أكد القرآن الكريم هذه الحقيقة – حقيقة الزوجية – في كل المخلوقات في العديد من المواضع. قال تعالي: (حَتَّى إِذَا جَاء أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلاَّ مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ آمَنَ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلاَّ قَلِيلٌ) (هود: ٤٠) وقال تعالي: (وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) (الذاريات: ٤٩)

الأسرة المسلمة وما يواجهها من تحديات

(أ) حول مؤسسة الأسرة كضرورة اجتماعية وثقافية:

نحن لسنا في حاجة إلى تأكيد أن الإسلام ركز تركيزاً علي الأهمية القصوي لمؤسسة الأسرة، بوصفها الأساس الأول لبناء الفرد وبناء الجماعة، وبناء المجتمع المحلي والعالمي، وهي المرتكز الأساس للتنشئة الاجتماعية، التي تؤهل الأفراد لوظيفة الاستخلاف وعمارة الأرض، والدعوة إلى الله، وتنفيذ التكاليف الشرعية، وتطبيق قيم الحق والعدل والمساواة، والدفاع عن منظومة القيم العليا

---

(٣٤٤) راجع نبيل المسالوطي: المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع الطبعة الثانية – مكتبة دار الشروق جدة ١٩٨٥ ص ص ٦١ وما بعدها

(٣٤٥) سيد قطب: في ظلال القرآن، دار الشروق،١٩٩٢، المجلد الرابع، ص ٢٠٤٦ .

ومكارم الأخلاق، والدفاع عن المستضعفين ولا يمكن غرس العقيدة وزرع القيم ومكارم الأخـلاق، وتنشئة الأطفال علي سلوكيات وعلاقات قوية كريمة راقية إلا من خلال مؤسسة الأسرة في الإسلام فهي المسئولة عن مجموعة من الوظائف لا يمكن لأي من المؤسسات الأخرى القيام بها.

وأهمها:

١- وظيفة إرضاء الله وتنفيذ ما أمر به: فالزواج أمر إلهي، وقد وجه رسولنا الكريم ﷺ علـي التبكير به في قوله ﷺ:" يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج.. الحديث ". وقال ﷺ: " تناكحوا تناسلوا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة ". وهو آيه من آيات الله في الخلق (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَـاتٍ لِّقَـوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) الروم:٢١)

٢- الوظيفة النفسية: وهي إشباع حاجة الإنسان – ذكراً أو أنثي – إلى الحب العفيف، وإلي السكن والمودة والرحمة والاستقرار النفسي، والاطمئنان بوجوده داخل جماعة قرابية تحبـه ويحـب أعضائها. وتشبع لديه الحاجات العاطفية.

٣- وظيفة إشباع الحاجات الجسمية البيولوجية للإنسان بطريق يرضي الله ورسـوله. فقـد اقتضت إرادة الله أن يخلق الإنسان من قبضة من طين، وهي أساس الجانب المادي الشهوي للإنسان، ومن نفخه من روح الله، هي أساس الجانب الروحي للإنسان، وحاجته للارتباط بالله الخالق الـرازق البارئ المصور الرحمن الرحيم.. فالإنسان ليس مثل الملائكة أرواح خالصة (لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ) التحريم٦) وليسوا شهوات خالصة مثل الدواب والأنعام. وهذا الإعجـاز في خلق الله للإنسان يسمح له بإشباع شهواته، ولم ينكر عليه الله هذا الإشباع؛ لأنه هو الـذي خلقـه علي هذا النحو، لكنه سبحانه وتعالي نظم له الطرق النظيفة العفيفة المشروعة لإشباعها من خـلال النكاح(٣٤٦) الشرعي. قال تعالي: (زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاء وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ)(وقال تعالي: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللَّـهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً) (النساء ١-٢) وقال تعالي: (نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ

---

(٣٤٦) للمزيد من المعلومات حول النظام الإسري في الإسلام مقارنا بالنظم الوصعيه راجع الفصل الثالث مـن دراسة للمؤلف بعنوان بناء المجتمع الإسلامي ونظمه الطبعة الرابعة ٢٠٠٥ – دار الشروق جده ص ص ٧٥ – ١٠٨.

لَكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُواْ لأَنفُسِكُمْ وَاتَّقُواْ اللّهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّكُم مُّلاَقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ) (البقرة٢٢٣).

٤- وظيفة إشباع الحاجات الفطرية (الغرائز) التي أودعها الله في الإنسان، وهي الحاجة للولد وحب الإنجاب والفرح بالذرية. فهناك غريزة الأمومة، وهناك غريزة الوالدية. يقول تعالي: (الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) (الكهف ٤٦)

٥- إنجاز الوظائف التربوية: فقد اقتضت مشيئة الله أن تكون الطفولة الإنسانية أطول طفولة بالنسبة لكل المخلوقات اقتضت. أيضا أن تكون غريزة الجنس عند الإنسان مستمرة علي مدي العام كله، وليست موسمية كما هي عند الحيوانات. وهذا أحد العوامل المهمة التي تقوم عليها الأسرة المستقرة القادرة علي تربية النشء وإعدادهم الإعداد الجيد جسيماً، ونفسياً، عاطفياً واجتماعياً. وقبل هذا غرس العقيدة الصحيحة وغرس القيم العليا ومكارم الأخلاق والسلوكيات القويمة، من خلال مجموعة من الآليات والأساليب، وفي مقدمتها: القدوة الصالحة، والحوار الذي يراعي القدرة علي الاستيعاب للنشء، وتوفير الجو النفسي والروحي والاجتماعي الذي يكتسب النشء من خلاله القدرات والقيم والسلوكيات والمعارف التي تسهم في تشكيل شخصيته روحيا وجسمياً ونفسيا واجتماعيا ومهنيا.. الخ.

٦- وإذا كانت الأسرة في الفكر الإسلامي هي المسئولة عن تشكيل الإنسان الصالح، والمواطن المخلص لدينه ووطنه، فإنها تقوم بوظائف إشباع الحاجات الاقتصادية لأعضاء الأسرة من غذاء وشراب وملبس ومختلف الوظائف الاقتصادية للأب والأم والأبناء.

٧- هناك الوظائف السياسية: فالأسرة هي التي تشكل التوجه السياسي عند الأبناء، فإذا كنا نتحدث عن ثقافة الحرية وثقافة الاستبداد، وعن ثقافة الديمقراطية والحوار، وثقافة التسلط والانفراد بالرأي، وعن أدب الحوار، وأدب الاختلاف، وثقافة النقد المستنير. فإن الأسرة هي المسئول الأول عن غرس وتنمية هذه التوجهات المتناقضة لدي الأبناء، فالوظيفة السلطوية للأب ومدي سماحه للأبناء بالحوار والمناقشة والنقد والمعارضة، ينعكس علي شخصية الأبناء وموقفهم من كل نماذج السلطة فيما بعد، اعتبارا من سلطة المدرس ورئيس العمل إلى السلطة المتصلة بالدولة حكومة ورئاسة. والأسرة وهي أهم المؤسسات في تنشئة وتعليم وتدريب الأطفال علي ممارسة حرية الرأي وأدب الاختلاف وثقافة الحوار وثقافة النقد المستنير الهادف.. الخ

٨- هناك الوظيفة الاجتماعية والديمجرافية: فالأسرة هي المؤسسة الشرعية والقانونية الوحيدة لإمداد المجتمع بأعضاء جدد، وبالتالي استمرار المجتمع سواء علي المستوي الديمجرافي أو علي مستوي الاستمرار الثقافي (اللغوي والنظامي والتنظيمي والقيمي والسلوكي). وهذا ما تحاول بعض الاتفاقات(٣٤٧) الدولية مثل اتفاقية (السيداو)، وتوصيات بعض المؤتمرات الدولية مثل بيكين ١٩٩٥ بيكين + ٥ وبكين + ١٠ والكثير من مؤتمرات المرأة في الأمم المتحدة.. أن تشوهه وتغيره. ولاشك أن تطبيق هذه الاتفاقات والمؤتمرات الدولية يمثل خطورة عظمي علي أمن الإنسان واستقراره وصحته النفسية، وعلي أمن المجتمعات والدول وحتي علي الاستقرار العالمي. كل هذا يعني أن مؤسسة الأسرة، وهي مؤسسة أثبتت كل الدراسات التاريخية والانثروبولوجية أنه لم يخل منها مجتمع، هذه المؤسسة تحقق أهدافا جوهرية وحيوية تتصل بالأمن الديني والقيمي، والأمن الاجتماعي، والثقافي والنفسي، والسياسي، والاقتصادي، فضلا عن الأمن الديمجرافي والبيولوجي. ولهذا اهتم بها القرآن والسنة، كما فصل في الكثير من أسسها وثوابتها ومعاييرها.

(ب) الاتجاهات العالمية لتفكيك مؤسسة الأسرة:

ترتكب العديد من الأخطاء – بل من الجرائم – تحت عنوان أو واجهة ضرورة التجديد في الحياة الاجتماعية وفي مجال العلاقات الإنسانية، ومنها التجديد في مجال الأسرة.

إن ديننا يؤكد علي أهمية التجديد، لمتابعة متغيرات كل عصر، رسولنا العظيم ﷺ يقول:

"إن الله يبعث لهذه الأمة علي رأس كل مائه عام من يجدد لها دينها "[٣٤٨] ولكن التجديد في المنظور الإسلامي يعني التوافق مع متغيرات العصر وضبطه بالضوابط الشرعية. وإطلاق كل طاقات التقدم الإنساني والاجتماعي و والعلمي والتقني، القادرة علي تحقيق واجبات الاستخلاف في الأرض، وتحسين نوعية حياة الإنسان علي الأرض، في ظل مجموعة من الثوابت التي تدفع إلى الإمام والتقدم، وتحول دون الانحراف أو الصراع أو التصادم أو الزيغ عن جادة الطريق. هناك إذن ثوابت إسلامية هي العاصم من الانحراف وهي:

---

(٣٤٧) راجع: أبحاث كل من نهي القاطرجي: قراءة إسلامية في اتفاقية القضاء علي جميع أشكال التميز ضد المرأة (حالة لبنان)،،، وبحث تحفظ ليبيا علي اتفاقية منع جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة ١٩٧٩ (السيد او) بين القانون والفقه والقضاء ..مقدمة في المؤتمر الدولي بشأن أحكام الأسرة بين الشريعة الإسلامية والاتفاقات الدولية ٧ –٩ أكتوبر ٢٠٠٨. – جامعة الأزهر – طنطا .

(٣٤٨)أخرجه أبو داود: كتاب الملاحم: باب ما يذكر في قرن المائة وأخرجه أحمد في المسند ٢/ ٨٨ .

١- الأصول العقائدية وهي أركان الإيمان الستة، وأركان الإسلام الخمسة.

٢- المقاصد الشرعية وهي حفظ الدين، والنفس، والعقل، والمال، والعرض.

٣- الأحكام الشرعية قطعية الثبوت والدلالة، مثل تحريم الزنا والربا وأحكام الأسرة... الخ.

٤- القيم الأخلاقية – مثل التقوى، والصدق، والعدل... الخ

٥٠- الفرائض والعبادات المفروضة شرعا.

وأي تجديد في مجال الأسرة أو غيره لابد من الالتزام، بل والانطلاق من هذه الثوابت التي تعد أساسا لنيل رضاء الله، وأساسا للسواء، وأساسا للحيلولة دون الانحراف علي كل المستويات.

الإعجاز الإلهي في مجال بناء الأسرة ووظائفها

لن تفصل القول في النظام الأسري في الشريعة الإسلامية، فهذا مطروح بالشرح المستفيض في كتب الفقه عامة وفقه الأسرة بشكل خاص، وفي كتب ومفردات الثقافة الإسلامية، فالهدف هنا هو إبراز عطاء الإسلام المتميز في إقامة نظام للأسرة يستند إلى مجموعة من الأسس والقيم والمعايير والضوابط التي تكفل سلامة الإنسان والمجتمع، سلامة الإنسان جسميا وروحيا ونفسيا وسلوكيا، ومكارم الأخلاق. وهذا هو أساس قيام المجتمع المتميز القوي بإيمان وقيم أعضائه، القوي علميا وتكنولوجيا واقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا.. الخ المجتمع الذي ينعم بالأمن المادي والمعنوي، المجتمع الذي يسارع في الخيرات ويأمر بالمعروف وينهي عن المنكر، المجتمع الذي يأمنه جيرانه، ويسارع في نجدتهم، المجتمع الذي يطبق قيم الحق والعدل والتكافل والإخاء والرحمة... وهذه القيم وتطبيقاتها هي محصلة التنشئة الاجتماعية للأطفال في أسر صحية سليمة، تسودها المودة والرحمة والسكن.

ولا أدل علي مركزية النظام الأسري في الإسلام من عدة أمور نوجزها فيما يلي.

أولاً: أكثر النظم التي عني القرآن بالتفصيل فيها هي الأسرة فقد أمر الله بالزواج، وتزويج الشباب. قال تعالي ﴿أَنكِحُوا الْأَيَامَى مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ النور ٣٢). وأوجب القرآن معاشرة الأزواج كل للآخر بالمعروف ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ (النساء ١٩)

وفصل القرآن في ضرورة الزواج وعدم المعاشرة إلا بعد عقد الزواج. كذلك فصل في حسن تبعل الزوجة لزوجها، وفصل في أساليب ومضامين تربية الأبناء (سورة لقمان وغيرها)، وفصل في مواجهة الخلافات والنزاعات الأسرية قال تعالي (وَاللاَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلاَ تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً) (النساء ٣٤)

وقال تعالي (وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً) (النساء ١٢٨) وفصل القرآن طريقة التحكيم في الخلافات الزوجية (وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُواْ حَكَماً مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلاَحاً يُوَفِّقِ اللّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيماً خَبِيراً) النساء ٣٥). كل هذا يدل على أن القرآن يحرص علي سلامة الأسرة وعدم انفصام عراها، لما لهذا من أثر سيئ مدمر علي الزوجين والأبناء والمجتمع. وقد فصل القرآن مسألة الطلاق كحل أخير عندما تستحيل الحياة الزوجية، وفصل فيما يترتب علي هذا من حقوق لكل أطراف الأسرة. وفصل القرآن الكريم في بيان المحرمات من النساء، بسبب القرابة، والمصاهرة، والرضاع، وفصل في نظام التحريم المؤقت والنهائي[٣٤٩] كذلك فقد فصل القرآن الكريم قضية الميراث وحدد الأنصبة بدقة كاملة معجزة، ولم يتركها لتقدير الناس، حتي لا يحدث جور أو ضلال أو ظلم. وفصل القرآن والسنة الأسس البنائية للأسرة، وأهمها.

أ-التعرف والإختيار – فأوجب النظر إلى المخطوبة والخطيب، ووضع معايير للاختيار. فالمرأة تنكح لأربع كما أخبرنا النبي ﷺ، لمالها وجمالها وحسبها ودينها. وأكد ﷺ علي إعلاء شأن الدين (فاظفر بذات الدين تربت يداك) والمعيار الأساس عند اختيار الزوج الدين والخلق وهذا ما امرنا به الرسول ﷺ

ب- الرضا الكامل من الطرفين – وهذا يعني الموافقه الصريحة لكل من الرجل والمرأة، دون أي ضغط من الأهل أو المجتمع أو أي سلطة أخري. وهذا ما يعرف بالإيجاب والقبول.

جـ- الإشهارا أو الإعلان حتي يكون الناس علي علم بقيام أسرة إسلامية جديدة

د- ضرورة وجود الولي. فقد ورد عنه ﷺ أنه قال [٣٥٠] (أيما امرأة تزوجت بغير إذن وليها فزواجها باطل) وكررها ثلاثا.

---

(٣٤٩) راجع: محمود شلتوت: الإسلام عقيدة وشريعة: دار الشروق ١٩٧٤ ص٦٣ ص١٥٩ وراجع: الفصل الثالث من كتاب المؤلف: بناء المجتمع الإسلامي ونظمه: مصدر سابق

(٣٥٠) المصدر السابق .

هـ عقد الزواج والقرآن أطلق عليه القرآن الميثاق الغليظ. فلا زواج إلا بعقد (وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىَ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ) (البقرة ٣٥)

و- الكفاءة: والإسلام حرص علي أن يكون الزوج كفؤا لزوجته في كل القيم التي يعتز الناس بها في حياتهم، ضمانا لحسن التوافق والعشرة بين الزوجين، واستمرار الأسرة. كل هذا في ضوء قوامة الرجل، التي هي قوامه رعاية وحماية ومسئولية وإنفاق.

ز - الصداق أو المهر، وهو منحة تقدير للزوجة يحفظ عليها حياءها وكرامتها مع ضرورة عدم الغلو في المهور.

ح - هناك شروط معاصرة وهو التوثيق وهو من باب السياسة الشرعية حفظا للنسب والحقوق. والقرآن والسنة حددتا بوضوح وجلاء حقوق كل من الزوج والزوجة والأبناء يقول تعالي (وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ) (البقرة ٢٢٨). ويقول الشيخ محمد عبده: إن الإسلام رفع النساء إلى درجة سامية لم تصل إليها أمة قبل الإسلام أو بعده. وأهم حقوق الزوجة علي الرجل.

أ - الإنفاق عليها باعتدال ب- حسن المعاملة والمعاشرة بالمعروف

ج - الملاطفة والمداعبة باعتدال

د - الغيرة باعتدال. فالله يغار، والمؤمن يغار كما أخبرنا الرسول ﷺ

هـ- وبعض العلماء يضيفون حق الزوجة علي الزوج في الشوري والمشاركة في قضايا الأسرة - الإنفاق، وتربية الأبناء، ومواجهة أمور الحياة..

أما حقوق الزوج علي زوجته فقد حددها الإسلام فيما يلي.

أ-الطاعة في غير معصية (فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلاَ تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً) (النساء ٣٤)

ب- الحفاظ علي مال الزوج

ج- ألا تدخل أحدا إلى بيته إلا بإذنه

د - عدم الخروج من منزل الزوج إلا لضرورة وبإذنه

هـ- حسن التبعل، وحسن تربية ورعاية الأبناء والبيت

ولن نفصل فيها فقد فصلتها في دراساتي السابقة [٣٥١]. أما عن حقوق الأبنـاء فأهمهـا: حـق النسب، وحق الرضاع، وحق الحضانة، وحق التأديب الإسلامي بغرس عقيدة الإسلام، وحق القدوة الصالحة، وحق النفقة والرعاية والحماية والتوجيه. وخلاصة نظام الحقوق والواجبات داخل مؤسسة الأسرة، والتي حددها الإسلام بجلاء إنها تنقسم إلى عدة أنواع [٣٥٢].

١- حقوق مشتركة بين الزوجين، مثل المعاشرة الزوجية، وحسن المعاشرة اليومية والاحتـرام المتبادل، وعدم الإهانة أو الإساءة، والشوري..

٢- حقوق الزوج علي الزوجة، وقد أجملناها، في الطاعة، والقرار في البيت وغيرها مما ذكرناه

٣- حقوق الزوجة علي الزوج وقد سبق بيانها

٤- حقوق الأبناء

ثانياً: الإسلام جعل البر بالوالدين والإحسان إليهما ورعايتهما في مرتبة بعد توحيد الله وعبادتـه مباشرة. وهذا يدل علي رفعة منزلة الأسرة في الإسلام، وضرورة إحاطتها بسياج من الحماية، حفاظاً علي سلامة الإنسان، والمجتمع، والإنسانية قال تعالي (وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّـاهُ وَبِالْوَالِـدَيْنِ إِحْسَاناً إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَـا قَـوْلاً كَرِيماً) (الإسراء ٢٣) وقال تعالي (وَاعْبُدُواْ اللّهَ وَلاَ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْـسَاناً) (النـساء ٣٦) والأوامر بالإحسان إلى الأقارب مقترنة بالإحسان بالوالدين في أغلب آيات القرآن الكـريم، ومنها ما سبق ذكره. كذلك فقد أوصي الله الوالدين بحسن تربية الأبناء في بعض الآيات في الـذكر الحكيم، منها قوله تعالي (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّـاسُ وَالْحِجَـارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ) التحريم٦)

من كل هذا يتبين لنا كيف اهتم الإسلام كتابا وسنة بمؤسسة الأسرة بوصفها المؤسسة أو النظام المركزي في المجتمع، والذي يحقق كل أهداف الإسلام في نشر وتفعيل وأعمـال عقيـدة التوحيـد، والقيم العليا وبناء الإنسان التقي النقي السوي الصحيح جسميا وعقليا ونفسيا وروحيا وسـلوكيا. الإنسان الصالح المنجز المنتج النافع لنفسه وللآخرين. وبناء مجتمع قوي متكامل يقوم علـي الحـق والعدل والتكافل والمساواة ونشر الخير لكل من حوله من مجتمعات، وللإنسانية كلها.

---

(٣٥١) منها بناء المجتمع الإسلامي ونظمه – دار الشروق (ط ٤ ٢٠٠٥،، ومنها الدين والبناء العـائلي دار الشروق جدة ١٩٨٥،، ومنها الدين والبناء الاجتماعي: دار الشروق جدة ١٩٨٣

(٣٥٢) عبد الكريم عثمان: معالم الثقافة الإسلامية: مؤسسة الرياض للنشر والتوزيع سنة ١٩٧٨ ص ٧٤ .

الإسلام في مواجهة التحديات المهددة لمؤسسة الأسرة:

والمتابع للتطورات العالمية في مجال الأسرة في الغرب والشرق، يمكنه أن يرصد مجموعة من المتغيرات ومحاولات التجديد، تمثل أقصى درجات الخطورة على بناءها، وعلى وظائفها، وعلى دورها في المجتمع، سواء دورها النفسي كأساس يحقق المودة والرحمة والسكن، أو دورها الإنجابي بإمداد المجتمع بأعضاء شرعيين، حتى لا ينقرض النوع الإنساني، أو دورها التربوي والذي يتمثل في نقل ثقافة وعقائد وقيم الأجيال السابقة للأجيال القادمة، أو دورها الأمني سواء الأمن النفسي والصحة النفسية، وتحرير الإنسان من القلق والتوتر والصراعات، أو دورها المادي بوجود الإنسان داخل بناء من الحب والقبول يطمئن فيه على حياته، ويؤمن فيه مستقبله حيث يضمن الرعاية الاجتماعية والنفسية والمادية في حالة الشيخوخة أو المرض. هذا بالطبع فضلا عن الوظائف الأخرى للأسرة كالوظائف الاقتصادية والسياسة.

ونستطيع أن نذكر أهم هذه المخاطر التي تواجه الأسرة على المستوى العالمي باسم التجديد والتطوير والتحديث والعصرنة وما شابها من مصطلحات براقة فيما يلي:

أولا: إعادة صياغة أو إعادة هيكلة الأسرة، وإعادة مفهومها، وإعادة بناء القيم والمعايير والمبادئ المؤسسة لمؤسسة الأسرة. نحن نعلم أن كل الأديان السماوية – بل وأغلب الأديان الوضعية – تؤسس الأسرة على أساس ديني كرابطة أو عقد بين رجل وامرأة، يقوم على أساس المعايير والأركان الشرعية في كل دين، يترتب عليه حقوق وواجبات أو التزامات على كل طرف من أطراف العلاقة – الرجل والمرأة – وهذا العقد يركز على القبول الديني، والقبول الاجتماعي من المجتمع وأهل كل من الزوج والزوجة، وعلى الإيجاب والقبول والإشهار وشهادة الشهود وضرورة وجود ولي للزوجة، والصداق... الخ.

لكننا فوجئنا خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة بتعريفات جديدة لمؤسسة الأسرة تروج لها بعض المؤسسات الدولية، كأجهزة الأمم المتحدة وبعض مؤسسات المجتمع المدني العالمي، حيث تعيد تعريف

الأسرة بأنها رابطة اختيارية حرة بين أي اثنين يرغبان في الارتباط والمعيشة المشتركة. هذا يعني إسقاط عدة أسس ومعايير مهمة عند تعريف الأسرة، وأهمها (٣٥٣):

– إسقاط شروط الانطلاق من دين أو بناء شرعي.

– إسقاط شرط أن يكون أحد أعضاء العقد ذكر والآخر أنثى، حيث يمكن أن تتألف الأسرة من اثنين من الذكور (لواط) أو من الإناث (سحاق).

– إسقاط أهمية رضاء الأهل خاصة ولي المرأة.

– إسقاط شرط القبول الاجتماعي أو الإشهار أو الإعلام الثقافي عن إتمام الزواج.

– إسقاط ما يترتب على العقد من حقوق وواجبات.

–إسقاط حق ما يترتب على هذه الحالة أولاد غير شرعيين يمكن أن تتكفل بهم الدولة أو مؤسسات المجتمع المدني.

ومن المؤسف أن هذا النوع المستحدث من الأسر يمارس فعلا في الغرب والشرق تحت شعارات براقة، مثل:

حرية استخدام الجسد، والحريات الشخصية، ورفع الوصاية، سواء الأهلية أو البشرية أو الاجتماعية القيمية عن الناس. ومن المؤسف أكثر أن بعض الكنائس في الغرب تبارك أحيانا هذا الزواج المثلي، بل وتسمح أن يعقد هذا الزواج داخل الكنائس (حالة هولندا).

ثانيا: التطرف في العلمانية، والذي يعني إسقاط كل المقدسات الدينية والثوابت الشرعية عن تنظيم مؤسسات المجتمع بما فيها الأسرة. والحضارة الغربية لها مجموعة من السمات التي تختلف جذريا عن الحضارة الإسلامية، وأهمها سمتين: الأولى التصور الصراعي للحياة والعلاقات والنظم الاجتماعية، وهذا التصور يرجع لجذور الحضارة الغربية عن الحضارة الإغريقية، فالكهنة في صراع، وطبقات المجتمع في صراع، والشعوب في صراع، وتاريخ المجتمع الغربي هو تاريخ الصراع بين الآلهة وبين الطبقات وبين الدول المستعمرة وبينها وبين المستعمرة. وقد امتد هذا التصور الصراعي إلى مؤسسة الأسرة، فهناك صراع بين المرأة والرجل وبين الأدوار التي يقوم بها كل منهما.

---

(٣٥٣) راجع البحوث المقدمة للمؤتمر الدولي حول أحكام الأسرة بين الشريعة الإسلامية والاتفاقات والإعلانات الدولية . الذي عقدته جامعة الأزهر ورابطة الجامعات الإسلامية بطنطا من ٧ –٩ أكتوبر ٢٠٠٨،،، خاصة بحوث د/ فهى القاطرجي،،، و د/ أحمد الداغش ورشا الدسوقي علي وجه الخصوص .

أما السمة الثانية للحضارة الغربية التي انعكست سلبا على بناء وظائف مؤسسة الأسرة، هي: سمة التطرف، وأوروبا في القرون الوسطى قد ساد فيها التطرف الكهنوتي الديني، حيث سادت الكنسية وساد الباباوات، وتم رفض كل ما يتصل بالعلم، والعقل، والاجتهاد البشري، فالحكم الكهنوتي هو الحكم الوحيد المقبول (٣٥٤).

وقد تعرض العديد من العلماء والمفكرين للقتل والحرق، وراحوا شهداء محاولة التفكير العقلاني الحر مثل: جيوناردو برنو، وجاليليو، وغيرهم. ومع بزوغ عصر النهضة، سادت قيم العلم والعقل على حساب قيم الدين وعلى حساب الثوابت والموروثات الثقافية، وظهر تطرف من نوع آخر هو التطرف في إعلاء وتقديس الإنسان وتقديس العقل، وإسقاط كل ما يتصل بالألوهية والقيم والأخلاق الدينية. وقد انعكس هذا سلبا على مؤسسة الأسرة حيث سادت الحريات المطلقة التي أدت إلى تفسخ وإسقاط الثوابت الدينية التي تقوم عليها مؤسسة الأسرة. هذه الحرية غير المنضبطة أدت إلى سيادة ما يطلق عليه " حرية استخدام الجسد وظهور مفهوم الجندر Gender، وحرية الممارسات الجنسية خارج الزواج وقبول الأطفال غير الشرعيين، ولم يعد يشار إليهم بهذا المصطلح، والأكثر من هذا ظهر ما يسمى بحقوق المراهقين والمراهقات الجنسية، وحرية الممارسات الجنسية الشاذة، مثل الجنسية المثلية بين الذكور أو بين الإناث. وقد أسسوا جميعا منتديات للدفاع عن حقوقهم، وقد حصلوا على هذه الحقوق (التي لا تستند إلى أساس مشروع، والتي تعد انحرافات في الديانات السماوية سواء على المستوى السياسي أو القانوني أو الاجتماعي؛ وقد كان لهذا انعكاسه على مؤسسة الأسرة.

ومن أهم مظاهر هذا التطرف العلماني:

١- ظهور مفهوم العلوم الإنسانية Human Sciences، وهي تعني في أوروبا بعد عصر النهضة: انفصام العلاقة بين كل العلوم التي تدرس الإنسان، كعلم الاجتماع، وعلم الاقتصاد، وعلم النفس، وعلم الإنسان، وعلم الأسرة، وبين المنطلقات والثوابت الشرعية. وهنا أصبح كل ما يتصل بحياة الإنسان وعلاقاته ونظمه وتنظيماته وضوابطه وجماعاته ومجتمعه، أمر يتصل بالعقل والاجتهاد البشري، ولا شأن له بالدين أو المقدسات الدينية أو الجوانب الروحية أو الأخلاقية، ولا شك أن

(٣٥٤) راجع شوقي أبو خليل: المصدر السابق ص ٢٥٨ .

مؤسسة الأسرة من أهم الخصوصيات الإنسانية التي فصلت عن ضوابطها الشرعية، وعـن القـيم الأخلاقية والجوانب الروحية [٣٥٥].

٢- عقدت في أوروبا - خلال القرن السابع عشر والثامن والتاسـع عـشر - العديـد مـن الاجتماعات والمؤتمرات؛ لمناقشة مجموعة من الأمور العجيبة، مثل هل المرأة إنسان أم شيطان، وبعض الاجتماعات توصلت إلى أنها شيطان، وأنها المسئول الأول عن الخطيئة الأولى وإخراج آدم من الجنة. هذه الخطيئة التي ظلت ملازمة للإنسان، واحتاجت إلى المسيح المخلص وإلى التوبـة والإنابـة وإلى الكثير من الطقوس التطهيرية [٣٥٦]. ومن المعروف أن الإسلام لا يحمل حواء مـسئولية الخطيئـة في الجنة، وعلى العكس، فإن كل النصوص القرآنية إما أنها تحمل آدم وحده مسئولية الخطيئة (وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى) أو يحملهما معا مسئولية تلك الخطيئة (فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ). وهذا يعني أن المسئولية إن لم تكن على آدم فهي عليهما معا، أي: آدم وحواء.

والمرأة المسلمة إنسان مثلها مثل الرجل سواء بسواء، خلقا من نفس واحدة، ولهن مثـل الـذي عليهن بالمعروف، والنساء شقائق الرجال، وهذا حديث عن الرسول ﷺ.. ويقول تعالي (يَـا أَيُّهَـا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً) (النساء ١) ويقول تعالي: (وَلَهُـنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (البقرة ٢٢٨) ويقول تعـالي: (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ) (التوبه: ٧١)

فالنساء لهن نفس الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية للرجل سواء بسواء، هذا علي عكس ما كان سائدا في الفكر الكنسي الكهنوتي الغربي في العصور الوسطي. وفي مقابـل هذا التطرف والتمييز ضد المرأة، ظهر بعد عصر النهضة نوع من التطرف المضاد، وهـو الإعـلاء المفتعل لشأن المرأة، ومنحها حقوقاً مطلقة إلى درجة التسيب والانحراف والتطرف، مما انعكس سلبا علي مؤسسة الأسرة حيث تراجعت هذه المؤسسة وتزايد معدل العزوف عن الزواج،وكذا الـزواج خارج الكنيسة، وانتشر الفساد والفسق الأخلاقي والشذوذ الجنسي بدعوة كاذبة هـي: حقـوق الإنسان.

---

(٣٥٥) راجع محمد قطب: حول التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية: دار الشروق ١٩٩٨ ص ص ١٨ وما بعدها

(٣٥٦) المصدر السابق ص ١٨

٣- المرأة في الغرب تفقد اسم أبيها بعد الزواج وتنسب إلى زوجها، كما أن أجر المرأة التي تعمل مثل الرجل تماما، ربما يصل إلى نصف أجر الرجل. صحيح أن هذا كله بدأ يتغير لكنه مازال يمارس في مناطق عديدة من الغرب. وقد كان الإسلام هو تاريخ الميلاد الحقيقي لحقوق المرأة وحرياتها المنضبطة بضوابط الشريعة [٣٥٧].

٤- أصبحت المرأة في الغرب تستخدم لأغراض ليست راقية، ولا تحفظ للمرأة كيانها وكرامتها وعفتها كما أراد الله وشاء، فأهم وظائفها في الغرب امتاع الرجل، وتوظف لهذا الإمتاع (البغاء، والدعارة، والرفقة السيئة)، كما توظف في خدمة رجال الأعمال وتسويق المنتجات والإعلان عنها [٣٥٨]، وتعمل في وظائف السكرتارية والعلاقات العامة، وتقوم بأداء أعمالها بلا ضوابط دينية أو أخلاقية، بل وتستخدم أيضا في الأمور المحرمة كالبغاء وترويج المخدرات والقمار.. كل هذا تحت مسميات زائفة، مثل تحرير المرأة، وتحت دعاوي زائفة مثل حق المرأة في استخدام جسدها، والتمتع بجمالها وحقها في الأناقة والمظهر الحسن... إلخ.

٥- علي الرغم من كل هذه المزاعم، نجد أن الغرب يمثل أعلي نسبة في ممارسة العنف ضد المرأة، فالإحصائيات التي تخرجها بعض جمعيات حقوق الإنسان تشير إلى أن امرأة من بين كل أربعة نساء تتعرض للعنف بالضرب، وأن معدلات التحرش الجنسي، بل ومعدلات الزنا بالمحارم عالية في الغرب، تحت تأثير الخمور والمخدرات والانحلال الخلقي، وإقصاء الضوابط الدينية عن واقع الحياة الاجتماعية.

٦- وكرد فعل متطرف لهذا الاتجاه الذكوري الذي ساد في القرون الوسطي الأوروبية، ظهرت حركات أنثوية وظهرت العديد من الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني التي تطالب بالحقوق المطلقة للمرأة، وهناك المؤلفات العديدة في هذا الصدد، مثل: كتاب " أنثوية العلم " الصادر عن سلسلة عالم المعرفة في الكويت [٣٥٩].

---

(٣٥٧) راجع دراسة جيدة لإبراهيم أبو محمد بعنوان: المرأة بين حضارتين: الإسلامية والغربية- سلسلة قضايا إسلامية العدد ١٢٩ من سلسلة قضايا إسلامية الصادرة عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ٢٠٠٥ خاصة من ص ٢١ - ٢٦ .

(٣٥٨) راجع دراسة جيدة لإبراهيم أبو محمد بعنوان: المرأة بين حضارتين: الإسلامية والغربية- سلسلة قضايا إسلامية العدد ١٢٩ لسنة ٢٠٠٥ - المجلس الأعلي للشئون الإسلامية ص ص ٢١ - ٣٢

(٣٥٩) راجع كتاب أنثوية العلم الصادر عن عالم المعرفة الكويت

٧- يجب الإشارة بموضوعية كاملة إلى أن هذه الاتجاهات التسيبية المجردة من الضوابط الدينيـة السائدة لدي قطاعات واسعة من المجتمعات الغربية، تقابلها اتجاهات محافظة تلتزم بالحفـاظ علـي مؤسسة الأسرة، وعلي تماسكها وتكاملها وأدائها لوظائفها في تحقيق الأمن الروحـي والاجتمـاعي والاقتصادي والنفسي والإنساني.. وفي هذه المؤسسات الدينية مثل: الكنيسة الكاثوليكية، والكنيسة الأرثوذوكسية، والكنائس الإنجيلية، هذه المؤسسات تدافع عن مؤسسة الأسـرة وعـن الـروابط الأسرية.

ثالثا: ظهور اتجاه في الغرب يتزايد حدة وقبولا، وهو ما يطلق عليـه (الأنثويـة feminism) والذي في بعض توجهاته المتطرفة مثل Gender Feminism يحاول الإعلاء غير المنضبط مـن شأن المرأة، والتخلص بما يطلق عليه هيمنة الرجل أو صورة المجتمع الأبوي أو سـيطرة الـذكور في المجتمعات الإنسانية، وهو يحاول إعادة تحرير المرأة للتخلص من كل الضوابط القيميـة والأخلاقيـة والشرعية لممارسة حرياتها الجسمية والنفسية والاجتماعية والسياسية دون قيود، هنا يصبح:

* ارتباط المرأة بمؤسسة الأسرة نوع من العبودية لها.
*زواج المرأة وارتباطها برجل نوع من العبودية لها.
*رعاية المرأة لزوجها وأولادها ووقوف نفسها عليهم شكل من أشكال العبودية.
* للمرأة الحق في كل أشكال الحرية ومنها حرية استخدام الجسد وحرية الارتباط بـأنثي مثلـها (السحاق).
* طاعة المرأة لزوجها ووقفها نفسها عليه وحده دون سواه هو شكل من أشكال العبودية.

رابعاً: اتجاه تبنته بعض فئات المجتمع الغربي أطلق عليه اتجاه التفككيـة decosturction أو deconstructionsim هذا الاتجاه ينحو نحو تفكيك المجتمع التقليدي بمؤسساته ونظمه، وصولا إلى مجتمع متحرر من أسر الماضي، وأسر التقاليد وأسر النظم المكبلة التي تمثل – في نظرهم– قيـدا علي حرية الرجل والمرأة والأبناء. فالأسرة في نظر البعض مؤسسة تمثل القيد والسجن والاسـتعباد لكل من الرجل والمرأة. كذلك فإن هذا الاتجاه يحاول تفكيك المؤسسة الدينية التي تفـرض علـي الإنسان قيودا وضوابط عقائدية وقيمية وسلوكية لا حصر لها، ونفس الأمر ينطبق علـي مؤسـسة الدولة، وهذا الجانب تبنته مجموعة تتمثل فيما أطلق عليه الفوضوية anarchism، وهو اتجاه تبنته الماركسية في بعض جوانبها، حيث سعت في النهاية إلى إسقاط الدولة بوصفها جهاز طبقي منحـاز

دائما لأصحاب وملاك أدوات الإنتاج ضد الطبقة الكادحة، وتفكيك المؤسسات الدينية لأنها مخدرة للشعوب، وتفكيك مؤسسة الأسرة وإطلاق العنان لها.. لا يهمنا الاسترسال في اتجاه التفككية، لكننا سنكتفي هنا بالقول إنه اتجاه نشأ في علوم اللغة لتفكيك النص اللغوي ثم انتقل إلى مؤسسات المجتمع وهو اتجاه في الغالب مناهض لمؤسسة الأسرة، كما نجد أن دول الغرب يحاولون تطبيقه في المجال السياسي والعسكري مع دول العالم النامي، ولعل محاولات تفكيك العراق والسودان والمغرب العربي علي أساس عرقي أو قبلي أو فئوي أو ديني، ليس إلا امتداد لهذا التوجيه الخطير للفكر الغربي.

خامساً: اتجاهات وتطبيقات الحداثة وما بعد الحداثة، حيث تمثل خطراً كبيراً علي مؤسسة الأسرة؛ لأنها اتجاهات تهدم الأسس الدينية والقيمية والأخلاقية لهذه المؤسسة، بوصفها رباط مقدس أو ميثاق غليظ ورابطة شرعية تستند إلى معيارية الدين والأخلاق. فقد حدث تغير في بنية المجتمع العالمي من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، وهو يمثل خطراً أكبر علي مؤسسة الأسرة، سواء علي مستوي بنائها أو وظائفها. فقد قامت الحداثة في الفكر الغربي علي مجموعة من المبادئ التي تمثل مشروعاً حضاريا علمانيا في مواجهة المشروع الحضاري الديني، وأهم هذه المبادئ:

١- الفردية: حيث استهدفت انتشال الفرد من الذوبان في بنية المجتمع الإقطاعي السابق علي الرأسمالية، وانتشاله من الذوبان في بنية الفكر الديني (النظام الكنسي خلال القرون الوسطي الأوروبية)، حيث كانت الهيمنة للإقطاعيين وآباء الكنيسة، وكان بينهما تحالف غير مقدس لقمع حرية التفكير والتعبير والاعتقاد والعمل والإنتاج، والسعي للثراء وتحسين مستوي ونوعية الحياة في الدنيا، هكذا ضاعت ذاتية وقيمة الفرد، وهكذا كانت محاولة استعادة هذه الذاتية والهوية الفردية، من خلال إعلاء قيمة الفردية .Individualism في المشروع الفكري والعملي الغربي.

٢- العقلانية: وتعني الاعتماد علي العقل مصدراً وحيداً للمعرفة والمعلومات والعلم، أو علي الأقل اعتماد العقل مصدراً للتشريع في الحياة والعلاقات الإنسانية، مع استبعاد الدين وعزله عن الحياة الدنيا، وعن الحياة الاجتماعية، وعن العلاقات الإنسانية، وعزله وراء جدار حديدي كعلاقة فردية بين العبد وربه، ولا شك أن العقلانية Rationalism ترتبط بالرأسمالية والمشروع الفردي والمشروع الحر، وقد فصل ماكس فيبر في قضية العقلانية وفي علاقتها بالرأسمالية[٣٦٠].والإتكاز علي

(٣٦٠) راجع للمؤلف " أسس علم الإجتماع "،، دار الكتب الجامعية ٢٠٠٧ م.

العلم المادي التجريبي، وعلي التكنولوجيا وهي الجانب التطبيقي للعلم، وخاصـة بعـد تحولهـا إلى منظومة لها استقلالها، تصنع القيم المادية والاقتصادية، والاعتماد علي هـذا النـوع مـن العلـم والتكنولوجيا في مواجهة مشكلات الإنسان والمجتمع والعلاقات (٣٦١).

٣- اعتماد المنهج الوضعي منهجاً وحيداً لفهم وبحث قضايا العلوم لإنسانية والاجتماعية، فكل ما يوجد يوجد بمقدار، وكل ما يوجد بمقدار يمكن قياسه، وما لا يمكن قياسه يخرج عن دائرة البحث العلمي ليصنف في دائرة الفكر الغيبي أو الخرافي أو الأسطوري المرفوض عند الحـداثيين، أو علـي الأقل المستبعدة من دائرة التشريع للإنسان وللمجتمع وللعلاقات.

٤- تبني اتجاه التقدم في خط واحد صاعد لكل جهود المجتمع والإنسان والتاريخ.

٥- فصل الدين عن الحياة والمجتمع والقانون والممارسات اليومية.

٦- وبعد اتجاه الحداثة الذي يفصل الدين عن الدنيا، جاء اتجاه ما بعد الحداثة للإجهاز علـي البقية الباقية مما تبقي من الدين والقيم الأخلاقية. هنا سقط كل ما تبقي من الأنساق الفكرية المغلقة Meta-naratives التي تأخذ شكل أنساق فكرية، وأيديولوجيات كلية تزعم أنها تملك الحقيقـة المطلقة، مثل: الماركسية الجامدة، والرأسمالية المتطرفة، والأديان والمذاهب الدينية الأصولية المتشددة، وفي مقدمتها عندهم ما يسمي (الأيديولوجية الإسلامية) وبسقوط هذه الأيديولوجيات الدينية وكل المقدسات والمطلقات، والدخول في عصر الأنساق الفكرية المفتوحة، وسقوط كل الثوابـت وكـل المطلقات، وكل الضوابط المسبقة، وكل المعايير التي تعد بمثابة موازين يحكم بها علـي الـسلوك أو العلاقات أو النظم أو المؤسسات، انطلق الفكر الغربي للتأليف بين ما كان يظن أنـه متناقـضات، وسقطت كل المقدسات وفي مقدمتها المعايير والمبادئ والقيم والمعتقدات التي تحكم العلاقة بين الرجل والمرأة وكان لهذا آثاره المدمرة علي بناء ووظائف وقيم وأدوار مؤسسة الأسرة.

سادساً: المتغير السادس الذي يهدد بناء ووظائف مؤسـسة الأسـرة هـو فـرض العولمـة – Globalization بتجلياتها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والاجتماعية. وهـي في التحليل الأخير تعني هيمنة الدول الأغني اقتصادياً والأكثر تقدماً علمياً وتكنولوجياً، وهي مجموعـة الدول الثمانية ومعها بعض الدول الأكثر تقدماً كاليابان، والدول الساعية بجـد للتقـدم كالـصين وكوريا وسنغافورة – علي مقدرات الدول النامية والفقيرة، ومعناها أيضا أن هذه الدول الأخـيرة

(٣٦١) يحسن هنا الرجوع إلى دراسة محمد قطب السابق الإشارة إليها ص ص ١٥-٣١

ليس أمامها إلا أحد أمرين: إما العمل الجاد للتقدم العلمي والتقني والمعلوماتي بإرادة سياسية واجتماعية ومدنية جادة، وإما الاستقالة من الفعل والوجود والتاريخ وتحولها إلى شعوب متفرجة. وبما أن كل محاولات التنمية الجادة في الدول النامية لا يمكن أن تتحقق إلا مروراً بالأجهزة الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ونادي باريس وسوق التكنولوجية والمعلوماتية العلمية العالمية، وهذه الأجهزة والمؤسسات تسيطر عليها الدول الغربية المهيمنة، فإنها لا تجعل التحول للتقدم أمراً سهلاً أمام الدول النامية؛ لأن هذا يتناقض مع مصالحها المشروعة وغير المشروعة. (٣٦٢)

وهناك جانب آخر للعولمة يهدد مؤسسة الأسرة وهو محاولة فرض قيم وأخلاقيات وسلوك المجتمع الغربي على دول العالم وهو ما يطلق عليه " العولمة الثقافية " هذا الشكل من الهيمنة الثقافية الغربية يحاولون فرضه من خلال آليات عدة أهمها: (٣٦٣)

آلية التوصيات الملزمة التي تخرج بها المؤتمرات الدولية، مثل مؤتمر السكان والتنمية الذي عقدته الأمم المتحدة في مصر عام ١٩٩٤م، ومؤتمر بكين عام ١٩٩٥وبكين + ٥ + ١٠، والقمة الاجتماعية بكوبنهاجن عام ١٩٩٧ م، ثم بمتابعة هذه المؤتمرات مثل بكين + ٥ عام ٢٠٠٠م، ثم بكين + ١٠ عام ٢٠٠٥م. هذه المؤتمرات تتبناها أجهزة الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني العالمي، وتخرج بتوصيات مصادمة للثقافة الدينية عموما إسلامية ومسيحية. صحيح أن هناك تحفظات عليها من جانب مؤسسة الأزهر وبابا الفاتيكان والكنيسة القبطية المصرية، وبعض المؤسسات الدينية لكنها كتوصيات تؤخذ في الحسبان عند تقرير المساعدات والمنح والقروض الاقتصادية والعسكرية التي تقررها الدول الغربية، وتقررها مؤسسات التمويل والائتمان الغربية، كالبنك الدولي، ومؤسسة النقد الدولي للدول النامية (٣٦٤)

والفاحص لهذه التوصيات يجد أنها تركز على مجموعة من الأمور التي تهدد مؤسسة الأسرة في بنائها ووظائفها، مثل:

---

(٣٦٢)- راجع في هذا دراسة أحمد أنور بعنوان الآثار الاجتماعية للعولمة . الهيئة العامة للكتاب – مكتبة الأسرة ٢٠٠٤ – الفصل السابع المتعلق بالمنظور السوسيولوجي لعلاقة الاقتصاد بالدين،، والفصل الثامن الذى يدور حول اثر التغيرات الاقتصادية على أنساق القيم الاجتماعية ص ص ٢٢٣ – ٢٧٦

(٣٦٣)- راجع كمال ابو المجد: مصدر سابق صـ ٤٥ وما بعدها .

(٣٦٤)- راجع هلالي أحمد،، وخالد القاضي: حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية – مكتبة الأسرة ٢٠٠٨ م

- حرية ممارسة الجنس خارج الزواج.
- رفع وصاية الآباء على الأبناء
- إباحة حق الإجهاض للفتيات
- حرية استخدام الجسد لكل من الذكور والإناث، بمعنى ممارسة اللواط والسحاق... إلخ.
- عدم التقييد بالمبادئ والمعايير الدينية في تكوين الأسر.
- تشجيع الزواج المدني للمرأة ورفع كل الضوابط والقيم المكبلة لحرية الارتباط بين الذكر والأنثى وفي مقدمتها الضوابط الدينية.

أهم المخاطر المحلية الاجتماعية والثقافية المهددة لمؤسسة الأسرة:

وإلى جانب هذه المخاطر الاستراتيجية العظمى، التي تهدد بهدم مؤسسة الأسرة التي تمثل المرتكز الأساسي للمجتمعات البشرية، والتي تطورت عنها هذه المجتمعات، والتي تحتل الموقع الأساس في بناء المجتمع والاستقرار الثقافي والأمن بكل صوره وأشكاله، هناك بعض الأزمات التي تعترض الأسرة، لكنها أقل استراتيجية من العوامل السابقة الهادمة للأسرة، ونستطيع رصد أهم هذه العوامل الداخلية المهددة للأسرة كمؤسسة ذات طابع ديني وثقافي واجتماعي ونفسي... وإلخ وهذه العوامل هي:

١- **العامل الاقتصادي**: وهذا العامل يؤدى إلى تأخير سن الزواج، لعدم القدرة على تحمل أعباءة، سواء المتصلة بالمهر والشبكة وبتوفير السكن والأثاث، وعدم القدرة على تلبية مطالب أسرة جديدة، بعد الزواج لعدم القدرة على مواجهة مطالب الزوجة والأبناء خاصة في ظل الارتفاع المستمر في الأسعار، وتزايد الحاجة إلى مصاريف مدارس، ودروس خصوصية وإلى العلاج الخاص.. إلخ هذه الإشكالية الاقتصادية ليست فقط من أهم العوامل المؤخرة لسن الزواج، وإنما هي أيضا من أهم عوامل الطلاق والهيار كثير من الأسر. وهذا ما ترصده العشرات من الدراسات الاجتماعية.

٢- **البطالة**: وهى من أكبر الأمراض الاجتماعية والاقتصادية التي أصيبت بها مجتمعاتنا العربية، وتصل أحيانا إلى أكثر من ٢٠% من القوى العاملة، ولن ندخل في أسباب البطالة من تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد، والاتجاه العام نحو الليبرالية والخصخصة، وضعف الاستثمارات المحلية والأجنبية، وضعف أجهزة الائتمان وتمويل وتدريب الشباب على المشروعات الصغيرة، وضعف برنامج التسويق المحلي والخارجي، وضعف مشاركة مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ومنظمات

غير حكومية وجمعيات أهلية ونقابات عمالية ومهنية، في مواجهة مشكلة البطالة، وعدم صلاحية المناخ العام للاستثمار داخل كثير من الدول الإسلامية.

٣- ارتفاع وتزايد معدلات تعاطى المخدرات بين الشباب غير المتزوج والمتزوج، ولاشك أن التعاطي يمثل أزمة صحية وأسرية وعقلية واقتصادية، بل وسياسية ونفسية. فأرباب الأسر المتعاطين غالبا ما يقصرون في الإنفاق على أسرهم، ويفضلون إرضاء مزاجهم على حساب الزوجة والأبناء، مما يؤدي إلى العديد من المشكلات الأسرية، ويهدد بالطلاق والانفصال وتشرد الأبناء، وقد يؤدى إلى العديد من الانحرافات. أما التعاطي قبل الزواج فإنه يؤدى إلى الانحرافات المتعددة التي تؤدي إلى ضعف الرغبة فى الإقدام على الزواج، وإذا تم الزواج يكون مهددا بالانفصال في أي وقت.

٤- سوء الاختيار والتسرع في اختيار الزوج او الزوجة، فكثير من الزيجات تتم على أساس انفعالي عاطفي، وليس على الأسس التي حددها الشرع الحكيم، وهذه العوامل تتمثل في حديثين شريفين: الأول: يحدد معايير اختيار الزوجة، والثاني: يحدد عوامل اختيار الزوج يقولﷺ " تنكح المرآة لأربع: لمالها وجمالها وحسبها ودينها فاظفر بذات الدين تربت يداك(٣٦٥) " أو كما قال ﷺ " إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، إن لم تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير(٣٦٦) "

٥-الأمية الدينية عند الأزواج والآباء والأمهات، فأغلب هذه الفئات تعانى من نقص الوعي الديني، أو بالأحرى من وعي ديني مزيف، فالعديد لا يعاشر زوجته بالمعروف كما أمرنا الله تعالى ونفس الشيء بالنسبة للزوجات، فالغالبية ليسوا على وعي بحقوق كل من الزوج والزوجة والأبناء، وحتى وإن كان على وعي – وهى قلة – فإنهم يتصرفون على نحو يتنافى من حقائق الدين، فالكثير من الأزواج يهمل الزوجات ويسئ معاملتهن بزعم أنه الرجل وهو السيد، وهو صاحب الحق المطلق على الزوجات، وكثير من الرجال يكثر من تهديدات الزوجات بالطلاق لصغائر الأمور، بل ويرمى عليهن يمين الطلاق، وكثير من الأزواج يحرم الزوجة مع حقها فى حرية إبداء الرأي ومن المشاركة في تقرير أمور الأسرة بزعم أنه هو الرجل وصاحب الكلمة العليا والنهائية... إلخ ولاشك أن هذا فهم زائف لمفهوم القوامة في الإسلام.

---

٣٦٥ - رواه البخاري

٣٦٦ - رواه الترمزي.

ونفس الأمر هناك بعض الزوجات الجاهلات بأمور الدين، واللاتي يسرفن في الطلبات ويكلفن أزواجهن فوق استطاعتهم، مما قد يضطرهم للانحراف، ناهيك عن الغير مطيعات لأزواجهن، وغير العابئات برعاية الأزواج والأسرة. وهؤلاء يغفلن عن حقيقة أكدها النبي ﷺ ألا وهي أن حسن تبعل المرأة لزوجها يعدل الجهاد في سبيل الله، وأن الجنة تحت أقدام الأمهات اللاتي يحسن التبعل لأزواجهن ويحسن تربية الأبناء تربية دينية سليمة.

٦- **غياب الوعي التربوي لدى الآباء والأمهات**. فالأصل أنهم القدوة والمثل الذي يحتذي به الأبناء، والأصل أنهم يوجهون الأبناء ويحرصون على غرس العقيدة الصحيحة والقيم العليا ومكارم الأخلاق والسلوكيات القويمة في أبنائهم، والأصل أنهم يتابعون الأبناء بالرقابة وحسن التوجيه ومشاركتهم في مواجهة ما يتعرضون له من مشكلات وأزمات، ويحرصون على بيان الطرق القويمة والتي يرضى عنها الله ورسوله لأبنائهم. الأصل أيضا أن يغرسوا قيم الرجولة للذكور، وقيم الأنوثة للبنات، ويغرسوا قيم إقامة الحوار وتقبل الآخر، وثقافة الحرية والديمقراطية من خلال الممارسات اليومية. هذا الوعي التربوي المفتقد لدى الكثير من الآباء ينعكس علي الأبناء فنجد الشخصيات الخانعة القلقة غير القادرة على تحمل المسئولية وغير القادرة على تأجيل الرغبات، وغير القادرة على قبول الآخرة والمشاركة الإيجابية، وعلى ممارسة حقوق الإنسان بالنسبة له وللآخر، أو المرفهة غير القادرة على التقشف... هذه الشخصيات – رجالا ونساء – من أهم عوامل فشل الحياة الزوجية وانهيار الأسرة، وعدم صلاح الأبناء بل وأحيانا كثيرة من أهم العوامل الدافعة إلى الانحراف على مستويات كثيرة.

٧- **العامل السابع والمهم الذي يمثل خطرا على مؤسسة الأسرة**، هو ما يمكن تسميته بالعهر الإعلامي المكثف على الكثير من القنوات الفضائية المتخصصة في عرض وتسويق الجنس، وكذلك العديد من المواقع على الانترنت، والتي تتخصص في عرض أدق تفاصيل الجنس شهوة وممارسة وتسويقا ودعاية.. هذه المتغيرات لا نقول إنها مؤامرة، بل نقول إنها تمثل خطرا على شباب لا تمكنه إمكانياته من الزواج الشرعي، ويجب هنا أن نركز على الحصانة الثقافية والتربية الدينية.ولكن حتى هذه الحصانة غير متوفرة نتيجة للعوامل التي سبق بيانها. ففي ظل هذه الحملة المسعورة في عرض الجنس، هناك خطورة كبرى على الشباب، وعلى مؤسسة الأسرة سواء من ناحية عدم الإقبال عليها أصلا أو فشلها بعد التكوين. فالشباب قنبلة موقوتة والجنس حاجة أساسية، وقد

وجهنا رسول الله ﷺ إلى ضرورة الإسراع بالزواج تحقيقا للإشباع المشروع والإحصان، وأن من لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء.

ولكن في ظل النقص الخطير في الوعي الديني لدى الأبناء والمربين هناك خطورة حقيقية على الشباب، فمهما كانت التربية سليمة لا يمكن إلغاء الحاجات الفطرية كالحاجة إلى الأكل والنوم والجنس، وتتمثل الخطورة هنا في حالة فشل المجتمع بمؤسساته الرسمية والمدنية في إيجاد حل لهذه المشكلة، سوف يلجأ الشباب إلى حلها بشكل غير مشروع، وهنا تكمن الطامة الكبرى وتشيع الفاحشة، ويكون التهديد قويا لمؤسسة الأسرة المشروعة.

يتضح من كل التحديات الخارجية والداخلية التي تهدد الأسرة، أن العامل المشترك فيها الابتعاد عن المنهج الإلهي فى بناء ووظائف ومهام وأدوار الأسرة كما رسمها ديننا الحنيف، وأنه لا مناص من إعمال وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كل المجالات، بما فيها مجال الأسرة.

وبعد وما السبيل ؟

لا صلاح لآخر هذه الأمة إلا بما صلح بها أولها، ولا صلاح لنا إلا بتطبيق منهج الله فى بناء الفرد وبناء الأسرة وبناء الجماعة وبناء المجتمع، وهذا يقتضى منها مواجهة المشكلات والتحديات الكبرى التي تواجه الشباب وتواجه بناء الأسر المستقرة الآمنة.

ولا شك أن الحل هنا لا يمكن قصره على زيادة الجرعة الدينية أو الوعي الديني أو التربية في الأسرة والمدرسة والمسجد والمؤسسات الثقافية في المجتمع. هذه المؤسسات وأدوارها غاية في الأهمية، لكن الحل يتخطى هذا على تطبيق المنهج الإسلامي في شكله الشامل الكامل المتكامل. فهناك البعد الاقتصادي الذي يتصل بالتنمية الاقتصادية، وزيادة الاستثمارات والمشروعات الكبرى، وتشجيع المشروعات والصناعات الصغيرة لمواجهة مشكلة انخفاض المستوى الاقتصادي، وتزايد معدلات البطالة والتضخم، وهناك الدور المهم للحكومة، والدور الأهم لمؤسسات المجتمع المدني فى تدبير وبناء حضانات الأعمال والمؤسسات الائتمانية القادرة على تمويل هذه المشروعات الصغيرة، وعلى تدريب الشباب على ممارسة هذه المشروعات، وعلى تسويق المنتجات. ومن أهم المداخل لإصلاح المجتمع إطلاق خطط للتنمية أو التغيير المخطط داخل المجتمع. ويكون هذا في البداية بتنمية ثقافة المشاركة في الحوار واتخاذ القرارات ووضع السياسات داخل الأسرة والمدرسة، ثم تنظيم العمل، ثم مؤسسات المجتمع المدني، كالأحزاب والنقابات والاتحادات والنوادي والجمعيات الأهلية، وقيمة المشاركة أن يصبح الشباب جزء من العملية السياسية الكلية لتشكيل المجالس المحلية والبرلمانات ومراكز اتخاذ القرار والمناصب الرفيعة العليا في الدولة، كما فعل رسولنا ﷺ مع شباب الصحابة.

ويجب ألا نغفل أهمية البحث العلمي المنبثق من سياسات وخطط محددة هـدفها نـشر المعرفـة واستيعاب المعارف العالية وتوظيفها في خدمة تنمية المجتمع بكل فئاته، ولا يقتصر الأمر علـى نـشر المعرفة وتوظيفها، وإنما يجب السعي نحو توطينها وصولا إلى استنبات وإبداع ومعـارف تـدخلنا في مجتمع المعرفة العالمي، ولا شك أن دور الشباب المثقف والعلماء هو الدور الأهـم في بنـاء مجتمـع المعرفة، هذا المجتمع هو المدخل للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والاستقرار الأمني الـذي سينعكس إيجابا على مؤسسة الأسرة في المجتمع. والجدير بالذكر أن ثقافة الإسلام هي المؤسسة لمجتمع المعرفة، فأول أربع آيات نزلت في القرآن تحدثت عن أدوات المعرفة ومضامين العلم وهي: القـراءة، والتعليم، والقلم، والعلم، وخلق الإنسان وتكوينه. وهناك الدور السياسي الذي يتـصل بتـشجيع وتربية النشء والشباب على ثقافة حرية التفكير وإبداء الرأي، وآداب الحوار وقبول الآخر، وهـذه هي ثقافة الديمقراطية أو الشورى بالمفهوم الإسلامي.

وهناك دور الدولة في تحقيق عدالة التوزيع، وبناء فرص العمـل والاسـتثمار والإنتـاج أمـام الشباب، سواء في المجال الزراعي أو الصناعي أو التجاري أو الخدمي، وهناك الدور المجتمعي، حيث يجب أن تتغير النظرة الدونية إلى العمل اليدوي، فقد كان الأنبياء جميعهم – عليهم السلام – يأكلون من عمل يدهم، ويجب أن تتغير نظرة الشباب وتمسكهم بالوظائف الحكومية، ويجب أن تكون لهـم المبادأة والمبادرة بالاعتماد على أنفسهم، والسعي للاستفادة من كل مؤسسات الائتمان والتمويـل ومختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وهناك الدور التربوي المخطط للمـدارس والمعاهـد والجماعات، سواء بأن تضمن مفردات المناهج والمقررات أموراً تطبيقية يمكن أن تفيد المتخـرج في حياته العملية، وتعظيم التطبيقات الميدانية في الجامعات والمعاهد، وتوظيف التعليم بجميع أنواعـه في خدمة برامج التنمية ومواجهة مشكلات المجتمع وسوق العمل.

إن التحديات الخطيرة المواجهة لمجتمعاتنا الإسلامية والنامية متعددة ومتعاظمة، ولا يوجـد أمـام مجتمعنا إلا أحد أمرين لا ثالث لهام:

الأمر الأول: الأخذ بالمنهج الإسلامي الذي يؤكد على العقيدة والقيم والأحكام الشرعية وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء المجتمع الأقوى إيمانيا والأقـوى ماديـا (اقتـصاديا وعلميـا وتكنولوجيا)، مجتمع الشورى والمشاركة، مجتمع إعلاء شأن الأسرة والمؤسسة الدينية، وإعلاء شـأن العلم والعلماء، سواء علوم الدين أو علوم الدنيا، مجتمع المشاركة الفعالة الإيجابية من جانـب كـل أعضاء المجتمع، مجتمع إعلاء شأن المرأة إلى أرفع مكانة في إطار قيم العفة والطهارة والتقوى وأحكام شريعة الله الخالق، مجتمع مشاركة المجتمع المدني في اختيار الحاكم والحكومة المدنية، مجتمـع الرقابـة

الشعبية، والنقد الإيجابي المتوازن البناء الدافع للمزيد من التقدم. كل هذا لأن المجتمع الإسلامي لـه رسالته السامية كما حددها الشريعة.

كل هذا يعنى بإيجاز تطبيق منهج الله فى التربية، وغرس العقيدة والقيم والسلوك الصالح، وفى بناء أسر إسلامية صحيحة، وفى تكريم العلم والعلماء، وفى الانطلاق لبناء مؤسسات علمية قادرة على استخراج طاقات الإبداع لدى المسلمين، وتطبيق منهج الله في بناء اقتصاد خال من الآفات التي نبه إليها الإسلام، ومنهج الله في ممارسة العمل الأهلي المثمر، وممارسة ثقافة النقد والمساءلة والرقابة الشعبية التي أرساها الإسلام – منهج الله الذي يستهدف بناء الإنسان التقي الورع المسلح بالإيمان والقادر على استيعاب أحدث علوم وتقنيات العصر، والقادر على الإبداع واستنبات تكنولوجيات جديدة قادرة على استعادة النهضة الروحية والعقلية والمادية للمجتمعات المسلمة، واستعادة أمجاد أجدادنا من السلف الصالح الذين نقلوا العالم من الظلمات إلى النور في مجال العقيدة والفكر والعلم والسلوك والأخلاق والاقتصاد.... ولكن كل هذا إنما يبدأ من الأسرة المسلمة المؤسسة على منهج ومبادئ ومعايير ديننا الإسلامي الحنيف. كل هذا يمثل الخيار الأول.

أما الخيار الثاني: فهو الاستقالة، وتحول مجتمعاتنا وشعوبنا إلى بقايا شعوب منقرضة، يتجاوزها التاريخ العالمي في مسيرته التقدمية، مثل الهنود الحمر... ونسأل الله أن يستعملنا فيما يرضيه عنها، وألا يستبدلنا لقوله تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ محمد ٣٨ والمجتمع المسلم مجتمع فاعل صانع للحضارة على المستوى العالمي، مجتمع يؤكد قيمة العلم والتكنولوجيا، وينشر القيم العليا ومكارم الأخلاق مجتمع يهب لنصرة المظلومين والمضطهدين، مجتمع يسعى لاستماع الإنسان بأعلى مستويات الحياة بشرط نظافة المصدر ونظافة المضمون، في إطار الضوابط الإسلامية، مجتمع يؤكد على سيادة المحبة والإخاء والسلام بين كل البشر، ولا يسمح بالحرب إلا في حالة الاعتداء على الأرض أو العرض أو محاولات الفتنة في الدين، وحتى في حالة الحرب يركز الإسلام على مجموعة من القيم العليا، وهى عدم الاعتداء على المسالمين من الأطفال والنساء والشيوخ، بغض النظر عن الدين الذين يدينون به، مجتمع يحارب الإرهاب والتطرف والعنف غير المشروع بكل صوره... هذه الخصائص ومنظومة القيم والمهام التي ينهض بها المسلم كإنسان إيجابي فاعل في حركة المجتمع والتاريخ، لا تصدر إلا عن تربية تحقق الصحة النفسية والاجتماعية والبدنية داخل أسرة متماسكة مطبقة لأحكام شريعة الله وهديه في بناء الأسرة، ومن ثم بناء المجتمع الصالح وسوف نعالج في فصل قادم عطاء الإسلام الحضاري في مجال التربية والصحة النفسية، وعمارة الإنسان – بروحه ونفسه وعقله وجسده.